صندوق النفقة

زنموش طاوس

مقدمة

إن الأسرة هي لبنة المجتمع، لذا تم تنظيمها بموجب القرآن والسنة وكذا بموجب القوانين الوضعية، أين أصدر المشرع الجزائري أول قانون للأسرة سنة 1984 تحت رقم 84/22، المعدّل والمتمّم بموجب القانون رقم 05/02[1]، فلكي نكون أمام أسرة لا بد من وجود علاقة زوجية شرعية تمنح للزوجين حقوقا وتفرض عليهما واجبات نحو بعضهما البعض وتجاه أولادهما إن رزقهما الله بذلك، ولكن لسبب أو لآخر قد تحل هذه العلاقة الزوجية بأي طريق من طرق فك الرابطة الزوجية المقررة شرعا وقانونا والمتمثلة في الطلاق بالإرادة المنفردة للزوج، الطلاق بالتراضي، التطليق والخلع، وأيا كان الطريق المتبع لفك الرابطة الزوجية، فإن حلها يترتب عنه آثار أو ما يسمى التوابع، ومن بين هذه الآثار الحضانة و النفقة.

إذ أنه بعد صدور حكم بفك الرابطة الزوجية وإسناد الحضانة ومنح النفقة لمن له الحق في ذلك، فالأصل أن ينفذ هذا الحكم بالتأشير بالطلاق على هامش شهادة ميلاد الزوجين وأن يقوم المحكوم ضده بتسليم الأطفال للحاضن، ويكون على الأب إن لم يكن هو الحاضن، دفع النفقة وتوفير مسكن لممارسة الحضانة فيه وإن تعذر ذلك دفع بدلا الإيجار، لكن هذا الأمر كثيرا ما قد لا يحصل فيبقى المحضونين بلا مأوى ولا مأكل،

1- المؤرخ في 27/02/2005، الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 27/02/2005، العدد 15.

إما لامتناع المحكوم ضده عن تنفيذ الحكم وإما لعسره أو حتى لجهل مكان تواجده، فكثيرا ما تبقى المطلقات مشردات مع أولادهن رغم أن بحوزتهن أحكام قضائية ممهورة بالصيغة التنفيذية، وما قد ينجر عن ذلك من الآثار السلبية على حياتهن وعلى حياة أولادهن، فبعد أن كانوا يعيشون في مسكن وينعمون بالاستقرار والمأوى والمشرب والمأكل والدراسة، فإذا بهم يجدون أنفسهم بين ليلة وضحاها في الشوارع، أين تصبح الأرض فراشا لهم والسماء غطاءا لهم ويحرمون من كل شيء كانوا ينعمون به، هذا إن لم يكن مصيرهم ممارسة الرذيلة وتعاطي الكحول والمخدرات وما قد ينجر عن ذلك من خبائث.

ولهذه الأسباب وغيرها فإن المشرع الجزائري على غرار بعض التشريعات العربية ارتأى حماية المطلقات الحاضنات والأطفال المحضونين من الآثار السلبية التي قد تنجر عن فك الرابطة الزوجية وعدم تنفيذ المحكوم ضده للأحكام القضائية الصادرة ضده، فحاول ضمان الجوانب المادية بإنشائه لصندوق النفقة، وذلك بموجب القانون رقم 15 /01 المؤرخ في 04 /01 /2015 المتضمن إنشاء صندوق النفقة[1]، والذي جاء تنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية الذي أمر الحكومة بإنشاء صندوق خاص بالنساء المطلقات الحاضنات لأطفال قصر ممن يواجهن مشاكل في تحصيل النفقة.

وإنشاء صندوق النفقة يهدف إلى التكفل بالصعوبات التي تواجه المرأة الحاضنة في تحصيل النفقة لإعالة الأطفال المحضونين، وتمكين المرأة المطلقة والمرأة الحاضنة والأطفال المحضونين من الاستفادة من مبلغ النفقة الذي يدفعه الصندوق، كما يهدف إلى حماية الحقوق الأساسية للطفل في حالة طلاق والديه وضمان العيش الكريم له ولحاضنته.

وقد كانت الدولة التونسية أول دولة عربية بادرت إلى إنشاء صندوق ضمان نفقة وجراية الطلاق، وذلك بموجب القانون رقم 65 المؤرخ في 05 جويلية 1993، وبموجب القانون المغربي رقم 10 /41 [2] تم إنشاء صندوق التكافل العائلي، وبموجب المادة 16

1 الصادر في ج ربتاريخ 2015/01/07، العدد 01.-

2- المتعلق بتحديد شروط ومساطر الاستفادة من صندوق التكافل العائلي الصادر بتنفيذه الظهير

من قانون المالية المغربي لسنة 2010 [1] تم النص على إنشاء حساب خصوصي للخزينة يحمل اسم هذا الصندوق، كما أخذت به مع اختلاف في التسمية كل من مصر في سنة 2004 بالقانون رقم 11، فلسطين بالقانون رقم 06 بتاريخ 26 /04 /2005 والأردن بتاريخ 20 /05 /2015 وافق مجلس الوزراء الأردني على مشروع نظام صندوق تسليف النفقة[2].

لذا ونظرا لأهمية إنشاء مثل هذا الصندوق بالنسبة للمطلقات والأطفال المستفيدين من أحكام قضائية تقضي بالنفقة وحتى بالنسبة للمجتمع والدولة عند حماية هؤلاء من التشرد والجوع والتسول وغيرها من الآفات الاجتماعية التي يكونون عرضة لها نتيجة خروجهم للشوارع لانعدام المأوى والمأكل، فقد ارتأيت معالجة موضوع صندوق النفقة حتى أسلط عليه الضوء وتعم الفائدة المرجوة من إنشائه، ففيما تتمثل شروط وإجراءات الاستفادة من خدمات هذا الصندوق؟

إن الإجابة على هذا السؤال تكون وفق ما هو منصوص عليه في قانون الأسرة الجزائري والقانون رقم 15 /01 مع الإشارة إلى ما تضمنته القوانين المقارنة بهذا الشأن.

المبحث الأول: شروط الاستفادة من المستحقات المالية لصندوق النفقة.

إن شروط الاستفادة من المستحقات المالية لصندوق النفقة نستخلصها من خلال المادة الثالثة (03) من القانون رقم 15 /01، إذ نصت الفقرة الأولى منها على أنه «يتم دفع المستحقات المالية للمستفيد، إذا تعذر التنفيذ الكلي أو الجزئي للأمر أو الحكم القضائي المحدد لمبلغ النفقة، بسبب امتناع المدين بها عن الدفع أو عجزه عن ذلك أو لعدم معرفة محل إقامته»، وهو ما أكدت عليه المادة الثانية (02) من القرار الوزاري

الشريف رقم 01-10-191، الصادر بتاريخ 13/12/2011.

1- رقم 09 /48 الصادر بتاريخ 30/12/2009.

2- www.urdoni.com

المشترك[1]، في إطار نصها على مشتملات ملف طلب الاستفادة من المستحقات المالية لهذا الصندوق، وقد نص القانون التونسي على شروط الاستفادة من صندوق النفقة وجراية الطلاق في الفصل الثاني من القانون رقم 65 السالف الذكر والمتمثلة في «وجوب حكم بات متعلق بالنفقة أو بجراية الطلاق وتعذر تنفيذها، وإثبات تلدد المدين»، كما قد نص القانون المغربي رقم 41 /10 على شروط الاستفادة من صندوق التكافل العائلي في المادة الثالثة بنصها على أنه « يستفيد من المخصصات المالية للصندوق إذا تأخر لتنفيذ المقرر المحدد للنفقة أو تعذر لعسر المحكوم عليه أو غيابه أو عدم العثور عليه وبعد ثبوت حالة العوز الأم»[2]، لذا فإن شروط الاستفادة من المستحقات المالية لهذا الصندوق تتمحور في ثلاث (03) شروط وهي: صدور حكم يقضي بالنفقة، أن يكون الشخص ممن لهم الحق في الاستفادة من خدمات صندوق النفقة، تعذر تنفيذ هذا الحكم القضائي.

المطلب الأول: الحكم القاضي بالنفقة.

إن القانون رقم 15/01 يجد تطبيقه في حالة وقوع طلاق بين الزوجين، وذلك بموجب حكم نهائي وكذا أثناء رفع دعوى الطلاق والحكم بالنفقة مؤقتا عملا بأحكام المادة 57 مكرر من قانون الأسرة المعدّل والمتمم بموجب القانون رقم 05 /02، وهذا ما نستشفه من خلال المادة الثانية من القانون رقم 15 /01 في إطار تعريفها للمصطلحات المستعملة في صلب هذا القانون، ومن بينها مصطلح النفقة، فنصت على أنه «يقصد بالنفقة: تلك المحكوم بها وفقا لأحكام قانون الأسرة لصالح الطفل أو الأطفال المحضونين

1- الصادر عن وزير العدل حافظ الأختام، وزير المالية ووزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة بتاريخ 18/06/2015 الذي يحدِد الوثائق التي يتشكل منها
ملف طلب الاستفادة من المستحقات المالية لصندوق النفقة.

2- أنظر، حورية قرواو، فعالية صندوق النفقة في التشريع الجزائري –دراسة مقارنة-، ماستر في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة لونيسي علي، العفرون، البليدة،
ص 42 و43.

بعد طلاق الوالدين، وكذلك النفقة المحكوم بها مؤقتا لصالح الطفل أو الأطفال في حالة رفع دعوى الطلاق والنفقة المحكوم بها للمرأة المطلقة».

وحسب الفقرة الخامسة من المادة 08 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، فإنه يقصد بمصطلح الحكم القضائي، الأمر والحكم والقرار القضائي، لذا فإن شرط صدور حكم يقضي بالنفقة يتوفر سواء صدر أمر على عريضة بإسناد الحضانة والنفقة مؤقتا عملا بأحكام المادة 57 مكرر من قانون الأسرة أثناء سير دعوى فك الرابطة الزوجية، أو صدر حكم فاصل في موضوع دعوى الطلاق وتوابعه، وأصبح هذا الحكم نهائي في جانبه المادي، وذلك باستنفاذ طرق الطعن العادية سواء بممارستها أو بفوات آجالها.

ويتم رفع دعوى فك الرابطة الزوجية وتوابعها أمام قسم شؤون الأسرة على مستوى المحكمة المختصة إقليميا عملا بأحكام المادتين 423 و426 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، أين يتم الفصل في هذه الدعوى بعد محاولات الصلح، وذلك بموجب حكم قضائي يفصل ابتدائيا نهائيا بفك الرابطة الزوجية بأي طريق من طرق فك الرابطة الزوجية المقررة قانونا سواء بالتراضي بين الزوجين، أو بالإرادة المنفردة لأحدهما، ويفصل ابتدائيا فيما زاد عن ذلك، ويتعلق الأمر هنا لاسيما بالحضانة، والنفقة والزيارة والمسكن.

وحتى إذا تم الطلاق بين الزوجين دون اللجوء إلى القضاء أو ما يسمى بالطلاق العرفي، فهنا يكون على المرأة المطلقة عرفيا والتي ترغب في الاستفادة بآثار الطلاق من نفقة العدة ونفقة الإهمال وحضانة الأبناء ونفقتهم، أن ترفع أولا دعوى إثبات الطلاق العرفي ثم بعد ذلك تطالب بهذه الحقوق أو ما يسمى بآثار الطلاق، إذا كانت هذه الحقوق مازالت قائمة قانونا، ولا يمكن لها المطالبة بالاستفادة من المستحقات المالية لصندوق النفقة ما لم يكن بحوزتها حكم بفك الرابطة الزوجية أو حكم بإثبات الطلاق العرفي وحكم يقضي بمنحها النفقة وحضانة الأبناء ونفقتهم، وإلا كان مصير طلبها الرامي إلى الاستفادة بهذه المستحقات المالية، الرفض لعدم توفر شرط من شروط الاستفادة بهذه المستحقات المالية ألا وهو شرط وجود حكم قضائي يقضي بالنفقة.

وتجدر الإشارة إلى أن الحضانة التي هي رعاية الولد وتعليمه والقيام بتربيته على دين أبيه والسهر على حمايته وحفظه صحة وخلقا، وهذا عملا بأحكام المادة 62 من قانون الأسرة، لا تمنح فقط للأم وإنما قد تمنح لأشخاص آخرين وهم المذكورين في المادة 64[1] من نفس القانون المعدّل والمتمّم، لذا فلكي يصدر حكم يقضي بالنفقة لا بد أن يكون هذا الحكم قد فصل في مسألة الحضانة، بأن يكون قد أسند الحضانة لإحدى النساء المنصوص عليهن في المادة السالفة الذكر ثم يحكم بالنفقة على الشخص الواجبة عليه، فلا يكفي أن يكون الطفل لدى والدته حتى تستفيد من حكم النفقة لهذا الولد، وإنما لا بد أولا من أن تسند لها حضانة هذا الولد حتى تمنح لها نفقته.

ونفقة الولد في الأصل تجب على الأب إلى أن يبلغ سن الرشد أي 19 سنة، وتستمر على الأب إذا كان الولد عاجزا لآفة عقلية أو بدنية، أو كان طالب علم يمارس الدراسة، أما نفقة البنت فتستمر على الأب إلى أن تتزوج ويتم الدخول بها، فعقد الزواج وحده لا يكفي لإسقاط نفقة البنت على أبيها، إنما الدخول بها شرط لذلك، والنفقة سواء للولد أو للبنت تسقط بالاستغناء عنها بالكسب[2]، وهذا كله عملا بأحكام المادة 75 [3]من قانون الأسرة، واستثناء إذا لم يكن للأب مال أي كان معسرا، ولم يكن للأولاد مال، فإن نفقة الأولاد تجب على الأم إذا كانت قادرة على ذلك[4]، وإذا تم الحكم بالنفقة على الأم استنادا لهذا النص، ففي هذه الحالة القانون رقم 15 /01 لا يجد مجال لتطبيقه.

1- والتي نصت على أن «الأم أولى بحضانة ولدها، ثم الأب، ثم الجدة لأم، ثم الجدة لأب، ثم الخالة، ثم العمة، ثم الأقربون درجة مع مراعاة مصلحة المحضون في كل ذلك.».

2- أنظر، المستشار أحمد نصر الجندي، شرح قانون الأسرة الجزائري، دار الكتب القانونية، دار شتات للنشر والبرمجيات، مصر 2009، ص 175.

3 - التي تنص على أنه «تجب نفقة الولد على الأب ما لم يكن له مال، فبالنسبة للذكور إلى سن الرشد والإناث إلى الدخول وتستمر في حالة ما إذا كان الولد عاجزا لآفة عقلية أو بدنية أو مزوالا للدراسة وتسقط بالاستغناء عنها بالكسب».

4- وهذا عملا بأحكام المادة 76 من قانون الأسرة.

وبالرجوع لقانون الأسرة نجد أنه لم يتضمن تعريف للنفقة وإنما حدّد في المادة 78 منه مشتملاتها وألحق بها ما يعتبر من الضروريات حسب العرف والعادة الجاريين بين الناس[1].

ويتم تقدير النفقة بتحديد مقابل لمشتملاتها بمبلغ مالي حتى يمكن تنفيذ الحكم القاضي بها، ويبقى فقط السكن كأصل هو الذي قد يحكم به عينا، وذلك بإلزام الأب بتوفير السكن للحاضنة لممارسة الحضانة، وفي هذه الحالة لا يمكن للحاضنة تقديم طلب لصندوق النفقة لتوفير المسكن في حالة تعذر تنفيذ الحكم القاضي بالسكن، وإنما يكون بإمكانها إعادة رفع الدعوى للمطالبة ببدل الإيجار، وأحيانا في نفس الحكم يتم الإلزام بتوفير المسكن وفي حالة تعذر ذلك يتم الحكم بدفع بدل إيجار شهري.

وكما سلفت الإشارة إليه أعلاه فإن إسناد الحضانة والحكم بالنفقة، قد يتم بحكم فاصل في الموضوع، كما قد يتم بموجب أمر على عريضة عملا بأحكام المادة 57 مكرر من قانون الأسرة المعدّل والمتمّم، ونكون أمام هذه الحالة الأخيرة عند وجود دعوى في الموضوع ترمي إلى فك الرابطة الزوجية وتوابعه ولم يصدر بعد حكم فاصل في الموضوع، والأب لا ينفق على أبنائه خلال سريان هذه الدعوى، وبما أن النفقة هي من المسائل التي لا يمكن الانتظار فيها فهي مستعجلة، فلا يمكن البقاء ولو لمدة قصيرة بدون نفقة، التي هي من ضرورات الحياة باعتبارها توفر المأكل والملبس والعلاج والمأوى، والدعوى القضائية المرفوعة أمام قاضي الموضوع قد تأخذ مدة طويلة تتطلبها إجراءات سيرها وصدور الحكم وتبليغه والطعن فيه عن طريق طرق الطعن العادية من معارضة واستئناف، حتى يصبح نهائي ويمهر بالصيغة التنفيذية ويبلّغ للمحكوم ضده، إضافة

1- إذ نصت على أنه «تشمل النفقة: الغذاء والكسوة والعلاج، والسكن أو أجرته، وما يعتبر من الضروريات في العرف والعادة، أما القانون المغربي فقد نص على مشتملات النفقة في المادة 189 منه بنصها على أنه «النفقة تشمل الغذاء والعلاج، وما يعتبر من الضروريات وتعليم الأولاد، مع مراعاة أحكام المادة 168 التي تراعي فيها التوسط ودخل الملزم للنفقة وحال مستحقيها ومستوى الأسعار والأعراف والعادات السائدة في الوسط الذي تفرضه فيه النفقة».

- أنظر في هذا، قرواو، المرجع السابق، ص 44.

إلى المدة التي تستغرقها مسألة التنفيذ، والمشرع تفاديا لبقاء الأطفال بلا نفقة طوال هذه المدة وفي إطار تعديله لقانون الأسرة بموجب القانون رقم 05 /02 السالف الذكر، أضاف نص المادة 57 مكرر التي نصت على إمكانية الفصل على وجه الاستعجال بموجب أمر على عريضة في جميع التدابير المؤقتة لاسيما الحضانة، الزيارة، المسكن والنفقة، ويتم استصدار هذا الأمر من رئيس قسم شؤون الأسرة المختص إقليميا عملا بأحكام المادة 426 من ق إ م إ، وهذه الحالة قد أشارت إليها المادة 02 من القانون رقم 15 /01 في إطار تحديدها للمقصود من مصطلح النفقة بنصها على أنه «يقصد بالنفقة ... وكذلك النفقة المحكوم بها مؤقتا لصالح الطفل أو الأطفال في حالة رفع دعوى الطلاق والنفقة المحكوم بها للمرأة المطلقة»، وهو حسن ما فعل المشرع الجزائري للأسباب السالفة الذكر، أين قد تطول مدة صيرورة الحكم القاضي بالنفقة نهائي، وهذا على خلاف ما نص عليه القانون التونسي السالف الذكر، وذلك في الفصل الثاني منه، عندما نص على وجوب حكم بات متعلق بالنفقة أو بجراية الطلاق[1].

وحسب المادة 80 من قانون الأسرة فإن النفقة تستحق من تاريخ رفع الدعوى، ولكن يمكن أن يتم الحكم باستحقاقها بناء على بينة لمدة لا تتجاوز سنة قبل رفع الدعوى، وعند تقديرها فإن القاضي يراعي حال الطرفين أي من يستحق النفقة ومن تجب عليه وظروف المعاش، ويمكن مراجعة النفقة حسب المادة 79 من نفس القانون بعد مضي سنة من الحكم القاضي بها[2].

وحسب المادة 15[3] من القانون رقم 15 /01 فإنه لا بد أن يكون الحكم القاضي بالنفقة، سواء تعلقت النفقة المحكوم بها بالطفل أو الأطفال المحضونين أو بالمطلقات المحكوم لهن بالنفقة، قد صدر بعد صدور هذا القانون ونشره طبعا في الجريدة الرسمية، ونص هذه المادة جاء تماشيا مع نص الفقرة الأولى من المادة 02 من القانون

1- أنظر، قرواو، المرجع السابق ، ص 42.

2- المستشار أحمد نصر الجندي، المرجع السابق، ص 163.

3- والتي نصت على أنه « لا تطبق أحكام هذا القانون على مبالغ النفقة المحكوم بها قبل صدوره».

المدني الجزائري المعدّل والمتمّم، والتي نصت على أنه «لا يسري القانون إلا على ما يقع في المستقبل ولا يكون له أثر رجعي،...»، هذا إن اعتبرنا أن الاستفادة من المستحقات المالية لصندوق النفقة هو حق موضوعي وليس إجراء من إجراءات التنفيذ، أما إن اعتبرنا أن هذه الاستفادة من هذه المستحقات المالية هي إجراء من إجراءات تنفيذ السندات التنفيذية القضائية، فإنه وحسب المادة 07 /1 من نفس القانون فإن النصوص الجديدة المتعلقة بالإجراءات تطبق حالا، وإن كان الأمر كذلك فإن المادة 15 من القانون رقم 15 /01 تكون قد خالفت مبدأ تنازع القوانين من حيث الزمان والذي نصت عليه المادة 07 من القانون المدني الجزائري.

فنص المادة 15 من القانون رقم 15 /01 هي التي جعلت تطبيق هذا القانون يتأخر من الناحية العملية وجعلت فئة واسعة من المطلقات الحاضنات اللاتي بحوزتهن سندات تنفيذية قضت لهن ولأبنائهن المحضونين بالنفقة ما زالت تعاني ويلات عدم تنفيذ هذه السندات التنفيذية وما قد ينجر عن ذلك من آثار سلبية في حياتهن وحياة أبنائهن، فأغلب الطلبات التي أودعت أمام الجهات القضائية والرامية إلى استصدار أوامر بالاستفادة من المستحقات المالية التي يتم دفعها من صندوق النفقة، قوبلت بالرفض لكون أن الأحكام التي قضت بالنفقة صدرت قبل دخول هذا القانون حيز التطبيق، ومثال ذلك الأمر الصادر عن رئيس قسم شؤون الأسرة لدى محكمة تيبازة بتاريخ 2015/11/15 تحت رقم 15 /109، والذي أمر برفض الطلب[1].

لكن وعملا بأحكام المادة 79 من قانون الأسرة أجاز المشرع مراجعة مبلغ النفقة بعد مضي سنة من تاريخ الحكم بها، وعندئذ يصدر حكم قضائي آخر والذي يصبح سندا تنفيذيا بعد استنفاذ جميع طرق الطعن العادية وإجراءات التبليغ والتنفيذ، فبذلك المرأة المطلقة قبل صدور القانون رقم 15/01 يمكن لها الاستفادة من خدمات

1- والذي تم تسبيبه على النحو التالي: «تطبيقا لأحكام المادة 15 من القانون رقم 15/01، لا تطبق أحكام هذا القانون على مبالغ النفقة المحكوم بها قبل صدوره، وأن الحكم الملزم بالنفقة صدر قبل هذا القانون»- أمر غير منشور.

صندوق النفقة، لكن بشرط أن يكون الحكم القضائي القاضي بالنفقة قد صدر بعد دخول هذا القانون حيز التطبيق، ولن يكون ذلك إلا في حالة مراجعة النفقة بموجب حكم قضائي جديد.

المطلب الثاني: أن يكون الشخص ممن لهم الحق في الاستفادة من المستحقات المالية لصندوق النفقة.

إن الدائن بالنفقة أو المستفيد من المستحقات المالية لصندوق النفقة نصت عليه الفقرة الثالثة (03) من المادة الثانية[1] من القانون رقم 15 /01، فبذلك نجد أن المشرع حصر المستفيدين من خدمات صندوق النفقة في الطفل أو الأطفال المحضونين (فرع أول) والمطلقة المحكوم لها بالنفقة (فرع ثاني).

الفرع الأول: الطفل أو الأطفال المحضونين.

إن ما جاء في المادة 02 /3 من القانون رقم 15 /01، يتطلب أن تكون مسألة الحضانة قد فصل فيها سواء مؤقتا بموجب أمر على عريضة حسب المادة 57 مكرر من قانون الأسرة[2] أو بصفة نهائية بموجب الحكم الفاصل في الموضوع، وهذا حتى تثبت الصفة للمرأة الحاضنة في تمثيل الطفل أو الأطفال المحضونين أمام صندوق النفقة، وإن كان من الناحية العملية قد يتم الحكم بالنفقة مؤقتا بموجب أمر على عريضة دون إسناد الحضانة مؤقتا، وهذا لاسيما إذا تعلق الأمر بالأم أثناء سريان دعوى فك الرابطة الزوجية، إذ أن هذا الأمر الآمر بالنفقة مؤقتا في حد ذاته يمنح لمستصدر هذا الأمر الصفة في المطالبة بتنفيذه، فشرط أن تكون المرأة ممثلة الطفل المستفيد من النفقة، حاضنة وأن يكون هذا الطفل محضون بموجب سند تنفيذي ليس ضروري عندما تكون النفقة محكوم بها بموجب أمر مؤقت، وهذا ما يتأكد لنا كذلك من المقصود

1- بنصها على «أن المقصود بمصطلح المستفيد أو الدائن بالنفقة هو: الطفل أو الأطفال المحضونين ممثلين من قبل المرأة الحاضنة في مفهوم قانون الأسرة، وكذلك المرأة المطلقة المحكوم لها بالنفقة»

2- التي نصت على أنه «يجوز للقاضي الفصل على وجه الاستعجال بموجب أمر على عريضة في جميع التدابير المؤقتة ولاسيما ما تعلق منها بالنفقة والحضانة والزيارة والمسكن».

بالنفقة المنصوص عليه في المادة 02 /2 من القانون رقم 15 /01، فقد يستفيد الطفل من النفقة مؤقتا وذلك قبل صدور الحكم القاضي بالطلاق وبتبعاته من حضانة ونفقة، كأن يصدر أمر على عريضة يأمر بالنفقة مؤقتا للأولاد دون إسناد الحضانة مؤقتا لاسيما أن المادة 57 مكرر من قانون الأسرة لم توجب الفصل في الحضانة مؤقتا حتى يتم الفصل في طلب النفقة مؤقتا، مما يعني أن الطفل المحكوم له بالنفقة قد لا يكون محضون بسند تنفيذي والمرأة التي استصدرت أمر بالنفقة مؤقتا قد لا تكون حاضنة بعد بموجب سند تنفيذي، لكن وإن كان هذا مستساغ بالنسبة للأم، فإنه ليس كذلك بالنسبة لباقي النساء المنصوص عليهن في المادة 64 من نفس القانون، إذ لا بد أولا من إثبات صفتهن كحاضنات مؤقتا أو بصفة نهائية ثم المطالبة بالنفقة مؤقتا أو بصفة نهائية، وقد يكون هذا بموجب أمر واحد أو بموجب أمرين منفصلين.

وتجدر الإشارة إلى أن المشرع الجزائري نص في المطة 05 من المادة 02 من القانون رقم 15 /01 بأن «سقوط حق الاستفادة من المستحقات المالية لصندوق النفقة يكون بـ «سقوط الحق في الحضانة أو انقضاؤها طبقا لأحكام قانون الأسرة أو ثبوت دفع النفقة من قبل المدين بها»، لكن ما يمكن ملاحظته على ما جاء في هذا النص، أنه وإن كان ثبوت دفع النفقة من قبل المدين بها لا يشكل أي إشكال، إذ أن قيام المدين بدفع النفقة يعني أن المحضر القضائي أصلا لن يحرّر محضر الامتناع عن التنفيذ، وبذلك ينتفي الشرط الثالث من شروط الاستفادة من هذه المستحقات المالية ألا وهو شرط تعذر تنفيذ الحكم القاضي بالنفقة، ومن ثم وكنتيجة بديهية فإن طلب الاستفادة من هذه المستحقات المالية يكون مآله الرفض، كما أن انقضاء حضانة البنت لا تثير أي إشكال، إذ حسب المادة 65 من قانون الأسرة المعدّل والمتمّم لا تنقضي إلا ببلوغها سن الزواج وهو 19 سنة حسب المادة 07 من نفس القانون، وإن كان واجب الأب بالنفقة على البنت باق إلى غاية زواجها والدخول بها حسب المادة 75 من نفس القانون، ولكن عندئذ الصفة والأهلية في المطالبة بالنفقة تثبت لهذه البنت ببلوغها سن الرشد، ويسقط عن الحاضنة حق تمثيلها أمام القضاء والمطالبة بحقوقها، وفي هذه الحالة نستبعد تطبيق

أحكام القانون رقم 15 /01، ولكن الإشكال الذي يطرح حول هذا النص هو أنه قد تسقط الحضانة عن المرأة لأي سبب من الأسباب كما سنوضحه فيما بعد لكن يبقى أن الطفل ما زال يعيش مع المرأة التي كانت حاضنة وما زال حقه في النفقة قائما[1]؟.

أما بالنسبة للقانون التونسي[2] فإن المستفيد من المستحقات المالية لصندوق ضمان النفقة وجراية الطلاق هما المطلقات وأولادهن المحكوم لهم بالنفقة وتعذر تنفيذها لتماطل المدين بالنفقة، وبالنسبة لنفقة الأولاد فقد صدر الأمر المؤرخ في 16 مارس 1998 المعدل للأمر المؤرخ في 09 أوت 1993 [3]، أما بالنسبة للقانون المغربي فقد

1 - فالصياغة التي جاءت بها المطة 06 من المادة 02 من القانون رقم 15/01 من شأنها أن تحرم الكثير من الأطفال من الاستفادة من المستحقات المالية لصندوق النفقة، فالهدف من هذا القانون ليس فقط حماية المرأة الحاضنة وإنما الهدف هو أكثر من ذلك هو حماية شباب المستقبل من الضياع، فإذا سقط الحق في الاستفادة من هذه المستحقات المالية لهؤلاء المستفيدين من حق النفقة رغم بقاء حقهم في النفقة قائم رغم انقضاء حضانتهم لبلوغهم سن 10 سنوات دون تمديدها أو لبلوغهم سن 16 سنة فإن حقهم في النفقة باقي إلى غاية بلوغهم سن الرشد (19 سنة) بالنسبة للذكور إلى غاية الدخول بالنسبة للبنات، من شأنه أن يدفع بهم إلى ترك مقاعد الدراسة والبحث عن وسيلة عيش سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة، ومن شأن ذلك دفعهم إلى الخروج إلى الشارع وما قد ينجر عن ذلك من وقوعهم في مختلف الآفات الاجتماعية التي قد تصادفهم في طريقهم هذا، فبذلك يكون المشرع وإن حمى المطلقات الحاضنات أثناء فترة الحضانة التي أصلا قد تكون قصيرة، لكن لم يحمهن ولم يحم أولادهن بعد سقوط الحضانة عنهن لأي سبب كان وعدم بلوغ الطفل المحضون لسن الرشد.

2 - فإنه نص في الفصل 53 مكرر في فقرته الثانية من مدونة الأحوال الشخصية، على أنه «يتولى الصندوق ضمان النفقة وجراية الطلاق دفع مبالغ النفقة أو الجراية الصادرة بها أحكام باتة تعذر تنفيذها لفائدة المطلقات وأولادهن من طرف المحكوم عليه بسبب تلدده عن ذلك وفقا للشروط المنصوص عليها بالقانون المحدث للصندوق»

3 - فأصبحت المادة 07/2 من الأمر المؤرخ في 09/08/1993 تنص على أنه «يتوقف صرف النفقة وجراية الطلاق في كل الحالات التي تصبح فيها الشروط القانونية غير متوفرة وخاصة في حالة بلوغ الأولاد سن الرشد أو ما بعد هذا السن إلى نهاية مراحل تعلمهم على أن لا يتجاوزوا سن الخامس والعشرون من عمرهم» .

حدّد فئتين للاستفادة من المخصصات المالية لصندوق التكافل الأسري، وذلك في المادة الثانية[1] من القانون رقم 10/41، التي حصرت الفئتين في الأم المعوزة المطلقة ومستحقو النفقة من الأطفال بعد انحلال الرابطة الزوجية بين الأبوين، فبالنسبة للأطفال قيد استفادتهم من المخصصات المالية لهذا الصندوق، بانحلال الرابطة الزوجية بين الأبوين، فلم ينص هذا القانون على الأطفال المحكوم لهم بالنفقة مؤقتا، وهذا على خلاف ما نص عليه القانون الجزائري رقم 15/01، ففي إطار مدونة الأحوال الشخصية المغربي، فإن النفقة تجب للذكر إلى غاية بلوغه سن الرشد أو إتمام السن الخامس والعشرين، كما أن الأولاد المصابين بالإعاقة فلهم الحق كذلك في الاستفادة من المخصصات لصندوق التكافل الأسري، أما بالنسبة للبنت فتستمر النفقة إلى حين تحقق الكسب لها أو زواجها[2].

الفرع الثاني: المطلقات المحكوم لهن بالنفقة.

فإلى جانب استفادة الطفل أو الأطفال المحضونين المحكوم لهم بالنفقة وتعذر تنفيذها كليا أو جزئيا للأسباب المقررة قانونا في هذا الشأن، فإنه وحسب المادة 02 /3 من القانون رقم 15 /01 تعتبر المرأة المطلقة المحكوم لها بالنفقة، الفئة الثانية من الأشخاص المستفيدة من المستحقات المالية لصندوق النفقة، لكن ما يلاحظ على هذا النص أنه حصر حق المرأة المطلقة في الاستفادة من خدمات صندوق النفقة في أن يكون

- أنظر في هذا، قرواو، المرجع السابق، ص 41.

1 - إذ نصت على أنه «يستفيد من المخصصات المالية للصندوق إذا تأخر عن تنفيذ المقرر القضائي المحدد للنفقة وتعذر لعسر المحكوم عليه وغيابه أو عدم العثور عليه وبعد ثبوت حالة عوز الأم المعوزة المطلقة، مستحقو النفقة من الأطفال بعد انحلال ميثاق الزوجية».

2- وهنا نلاحظ أن المشرع المغربي استعمل مصطلح الزواج، على خلاف المشرع الجزائري الذي استعمل مصطلح الدخول، إذ قد تعقد البنت عقد زواج لكن لا يتم الدخول بها، فحسب المادة 75 من قانون الأسرة الجزائري فإن البنت المعقود عليها بعقد زواج تجب نفقتها على الأب وليس على الزوج، إذ هذا الأخير تجب عليه نفقة زوجته بالدخول بها أو دعوتها إليه ببينة حسب المادة 74 من نفس القانون.

قد حكم لها بالنفقة، وهنا المشرع لم يميز بين النفقة المنصوص عليها في المادة 74 من قانون الأسرة الجزائري أو ما يسمى بنفقة الإهمال، والتي تكون نتيجة عدم إنفاق الزوج على زوجته بالرغم من الدخول بها أو دعوتها إليه ببينة، ويتم فك الرابطة الزوجية بينهما بإحدى الطرق المقررة قانونا في هذا الشأن، ونفقة العدة المنصوص عليها في المادة 61 من قانون الأسرة الجزائري، فنص المادة 02 /3 من القانون رقم 15 /01 يعني أن المرأة المطلقة المحكوم لها بنفقة الإهمال ونفقة العدة[1] يكون من حقها الاستفادة من المستحقات المالية لصندوق النفقة في حالة توفر باقي الشروط، ولكن من الناحية العملية فإنه يقضى لها بمبلغ إجمالي مقابل نفقة العدة ولا يتم التطرق إلى نوع العدة ولا إلى مدتها، أضف أنه وعملا بأحكام المادة 61 من نفس القانون نجد أن المشرع نص على أن الزوجة المطلقة لا تخرج من السكن العائلي ما دامت في عدة طلاقها إلا في حالة الفاحشة المبينة، لكن جرت العادة أن المرأة الجزائرية بمجرد أن يحدث الطلاق – وإن لم نقل قبل ذلك أي بمجرد نشوب خلاف بين الزوجين- تخرج من بيت زوجها وتذهب إلى بيت أهلها، فبذلك تفقد حقها في السكن، إذ من الناحية العملية إن لم يكن للمرأة المطلقة أولاد لا يقضى لها بالمسكن أو بدل إيجار مسكن للاعتداد به، وهذا راجع ربما إلى أن السكن هو أصلا من مشتملات النفقة فيمكن إدخال مقابله عند تقدير مبلغ نفقة العدة، أضف أن المدة التي تتطلبها دعوى فك الرابطة الزوجية أمام القضاء قد تتجاوز مدة العدة المقررة قانونا، باستثناء حالة المرأة الحامل، وهذه الأخيرة بمجرد وضع مولودها تعيد رفع دعوى قضائية للمطالبة بحق هذا المولود من نفقة وسكن أو بدل إيجار سكن.

وبموجب الأمرين الصادرين عن قسم شؤون الأسرة على مستوى محكمة البليدة على التوالي بتاريخ 2017/06/07 تحت رقم 0307/ 17 و2017/09/12 تحت رقم 0556

1 - علما أن عدة المطلقة تختلف حسب الأحوال، والتي نصت عليها المادتين 58 و60 من قانون الأسرة، فالمطلقة المدخول بها غير الحامل تعتد بثلاثة قروء، واليائس من المحيض تعتد بثلاثة أشهر من تاريخ التصريح بالطلاق، أما المرأة الحامل فإنها تعتد إلى حين وضع حملها، وأقصى مدة الحمل حسب المادة السالفة الذكر هي 10 أشهر من تاريخ الطلاق،

[1]، تمت الاستجابة إلى طلب الاستفادة من المستحقات المالية لصندوق النفقة لصالح المطلقة الحاضنة بشأن نفقة الإهمال ونفقة العدة.

لكن ما يلاحظ على نص المادة 02 / 3 من القانون رقم 15 /01، أن المشرع استبعد من مجال تدخل صندوق النفقة بشأن المرأة المطلقة، المبالغ المالية الأخرى التي يقضى بها لصالحها حسب الأحوال، والتي تتمثل خصوصا في التعويض، والذي لا يعتبر نفقة وإنما جبر للضرر[2]، وهذا على خلاف ما هو عليه القانون التونسي الذي أنشأ صندوق النفقة وجراية الطلاق، والذي من تسميته أصلا يظهر أنه مختص بدفع جراية الطلاق للمرأة المطلقة، والتي نظمها المشرع التونسي بموجب القانون المؤرخ في 18 فيفري 1981 المعدّل للفصل 31 من مدونة الأحوال الشخصية، وهي جراية عمرية تدفع شهريا[3]، وتدخل في مجال اختصاص هذا الصندوق، والتي تكون مقابل الطلاق، لكن التعويض عن الطلاق في إطار القانون الجزائري يتم تقديره في شكل مبلغ مالي إجمالي يدفع دفعة واحدة ولا يتم دفعه دوريا.

كما أنه في إطار القانون التونسي ووفقا لاتفاقية نيويورك لعام 1956 المتعلقة باستخلاص النفقة بالخارج، يكون لها الحق في الاستفادة من المستحقات المالية لصندوق ضمان النفقة وجراية الطلاق بالرغم من كونها أجنبية أو تونسية متزوجة بتونسي أو أجنبي[4].

1 - ويتضح لنا من خلال هذين الأمرين أن الملفات استوفت الشروط والإجراءات المقررة قانونا في هذا الشأن، إذ تم إيداع الطلب في الاستمارة المعدة لهذا الغرض، وذلك من طرف المطلقة الحاضنة، وهذا الطلب مرفق بالنسخة التنفيذية للحكم القضائي، ومحاضر الامتناع عن الوفاء وعن توفير مسكن وصك بريدي للطالبة مشطوب.

2- ومن ذلك التعويض عن الطلاق التعسفي في حالة ما إذا كان الطلاق بالإرادة المنفردة للزوج ومتعسفا في استعمال حقه هذا، التعويض عن الضرر في حالة ما إذا كان فك الرابطة الزوجية تم عن طريق التطليق عملا بأحكام المادتين 53 و53 مكرر من قانون الأسرة الجزائري، أو عند نشوز الزوج عملا بأحكام المادة 55 من نفس القانون.

3- أنظر، حورية قرواو، المرجع السابق، ص38 و39.

4- محمد الحبيب الشريف، صندوق ضمان النفقة وجراية الطلاق، شركة أوربيس للطباعة،

أما بالنسبة للقانون المغربي، نجد قيد كثيرا حق المرأة المطلقة في الاستفادة من المستحقات المالية لصندوق التكافل الأسري، بنصه في المادة 02 من القانون المنظم لهذا الصندوق على الفئة الثانية المستفيدة من المستحقات المالية لهذا الصندوق، باستعماله مصطلح « الأم المعوزة المطلقة»، أي بمفهوم المخالفة لهذا النص المرأة المطلقة التي ليس لها أولاد أي ليست أم لا تستفيد من هذه المستحقات المالية، كما قيد حتى من حق المرأة المطلقة التي لها أولاد باستعمال مصطلح « المعوزة»، مما يعني أن المرأة المطلقة التي لها أولاد ولكنها مكتفية ماديا أي ليست معوزة، ليس لها الحق في الاستفادة من هذه المستحقات المالية، وهذا تعسف في حق هذه الشريحة من النساء، كون أن النفقة سواء نفقة الإهمال أو نفقة العدة هي حق شرعي للمرأة المطلقة سواء كان لديها أولاد أم لا، وسواء كانت قادرة ماديا أم معوزة، فواجب النفقة على الزوج، والذي إذا امتنع عن تسديد هذه النفقة أو تعذر التعرف على مكان إقامته، كان من حقها اللجوء إلى هذا الصندوق قصد الاستفادة من المستحقات المالية المحكوم لها بها بموجب سند قضائي، ويكون من حق هذا الصندوق حق الرجوع على المدين بالنفقة قصد استرجاع المبالغ التي قام بدفعها للدائنة بهذه النفقة.

المطلب الثالث: تعذر تنفيذ الحكم القاضي بالنفقة.

إن شرط تعذر تنفيذ الحكم القاضي بالنفقة منصوص عليه في المادة 03 من القانون رقم 15 /01، التي نصت على أنه «يتم دفع المستحقات المالية للمستفيد، إذا تعذر التنفيذ الكلي أو الجزئي للأمر أو الحكم القضائي المحدد لمبلغ النفقة، بسبب امتناع المدين بها عن الدفع أو عجزه عن ذلك أو لعدم معرفة محل إقامته»، وهو نفسه الشرط الذي أخذ به كل من المشرع التونسي في الفصل الثاني من القانون رقم 65[1]،

تونس، 1998، ص 32

1- فقد نص على تعذر تنفيذ حكم النفقة بالنسبة للمطلقة وأولادها وكان هذا بسبب تلدد المدين، ولا بد أن تثبته المطلقة عن طريق محضر إعلام قانوني بلغ للمحكوم عليه بواسطة عدل منفذ، ويقصد «بتلدد المدين» مماطلة في تسديد النفقة من طرف المحكوم ضده»، وقضى شهرا كاملا دون تنفيذ ما حكم به عليه، أنظر في هذا، قرواو، المرجع السابق، ص45 و46.

والمشرع المغربي في المادة 03 [1] من القانون رقم 41 /10.

فبعد صدور الحكم القاضي بالنفقة وصيرورته نهائيا أو بعد صدور الأمر الآمر بالنفقة مؤقتا[2]، فإنه تأتي مرحلة تنفيذ هذا الأمر أو الحكم، وذلك عن طريق القائم بالتنفيذ ألا وهو في التشريع الجزائري، المحضر القضائي حسب ما نصت عليه المادة 12 من القانون رقم 06 /03 [3] وحسب ما نصت عليه لاسيما المادتين 610 و611 من ق إ م إ، أين يقوم بتبليغ السند التنفيذي للمحكوم ضده وتكليفه بالوفاء حسب المادتين 612 و614 من نفس القانون.

وطبقا لأحكام التنفيذ المنصوص عليها في القانون السالف الذكر، فإنه يمنح للمدين المحكوم ضده أجل 15 يوما من تاريخ التكليف بالوفاء، للوفاء بما تضمنه السند التنفيذي، وهنا قد يقوم المدين بالنفقة بتنفيذ السند التنفيذي القاضي بالنفقة خلال هذا الأجل، وهذا من شأنه جعل الشرط الثالث ألا وهو تعذر تنفيذ الحكم القاضي بالنفقة، ينتفي، إذ أن قيامه بتنفيذ مضمون السند التنفيذي القاضي بالنفقة يحول دون تحرير محضر الامتناع عن التنفيذ الذي يحرّر من طرف المحضر القضائي، فلا يمكن الحصول على النفقة المحكوم بها من المدين بالنفقة وفي نفس الوقت الاستفادة من المستحقات المالية لصندوق النفقة، وحتى في حالة ما إذا تقدمت المرأة الحاضنة بطلب الاستفادة من هذه المستحقات المالية ولم يثبت امتناع المدين عن التنفيذ، فإن طلبها هذا يكون مصيره الرفض، ولكن قد يحدث أن تتحايل وتدلي بتصريحات كاذبة وتقدم محضر مزور يثبت امتناع المدين عن التنفيذ، ففي هذه الحالة وعملا

1- والتي نصت على أنه «يجب إثبات حالة التأخر في تنفيذ المقرر القضائي وتعذره بمحضر يحرره المكلف بالتنفيذ».

2- علما أن الأمر على عريضة عملا بأحكام المادة 600 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية يعتبر سند تنفيذي.

3- المؤرخ في 20/02/2006، المنظم لمهنة المحضر القضائي، الصادر في ج ر بتاريخ 08/03/2006 العدد 14.

بأحكام المادة 14 من القانون رقم 15 /01 سوف تتم متابعتها بجنحة التصريح الكاذب[1] المنصوص والمعاقب عليها بالمادة 223 من قانون العقوبات المعدّل والمتمّم.

فلكي يتحقق الشرط الثالث فإنه لا بد أن يمتنع المدين بالنفقة أو يتعذر عليه تنفيذ السند التنفيذي القاضي بالنفقة أي ينقضي أجل 15 يوما من تاريخ التكليف بالوفاء ولم يتم الوفاء، هنا يقوم المحضر القضائي بتحرير محضر الامتناع عن الوفاء، وعندئذ وحسب قواعد التنفيذ المنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية والإدارية، يكون من حق المستفيد من هذا السند الشروع في إجراءات الحجز التنفيذي، وهذا عملا بأحكام المادة 687 من ق إ م إ وغيرها من المواد التي تنظم أحكام الحجز التنفيذي بمختلف أنواعه من حجز ما للمدين لدى الغير، الحجز على منقولات المدين والحجز على عقارات المدين، ولكن نظرا لما تعرفه هذه الإجراءات من تعقيد وتستغرقه من وقت، وحماية لحقوق الطفل المحضون المحكوم له بالنفقة وكذا حماية للحاضنة وللمرأة المطلقة المحكوم لها بالنفقة، فإن المشرع الجزائري جاء باستثناء عما هو معروف في قواعد تنفيذ السندات التنفيذية، ويتمثل هذا الاستثناء في إعفاء المستفيد من السند التنفيذي المتضمن النفقة من إتباع إجراءات التنفيذ الجبري المنصوص عليها في القانون السالف الذكر واكتفى باشتراط إثبات تعذر التنفيذ، وذلك بموجب محضر يحرره المحضر القضائي، وهذا حسب ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة 03 من القانون رقم 15 /01.

وحسب الفقرة الأولى من هذه المادة فإن تعذر تنفيذ الحكم القضائي المحدد لمبلغ النفقة، قد يكون كلي وقد يكون جزئي، وسببه قد يعود لامتناع المدين بالنفقة من الدفع أو يعجز عن ذلك أو يكون محل إقامته غير معروف، وهذه الحالة الأخيرة تختلف عن حالة غياب المنفذ عليه عن موطن إقامته، وهي الحالة التي نصت عليها المادة 627 من ق إ م إ، والتي يجوز فيها للمحضر القضائي أن يستصدر أمر من رئيس المحكمة التي يباشر في دائرة اختصاصها التنفيذ، بعد إبلاغ ممثل النيابة العامة، بفتح وكسر

1- بالإضافة إلى جريمة التزوير.

أبواب المحلات أو المنازل، وهذا قصد التنفيذ الجبري على منقولات المدين بالنفقة، ولكن وبالرجوع إلى الهدف من إنشاء صندوق النفقة المتمثل في التكفل بالصعوبات التي تواجه المرأة الحاضنة في تحصيل النفقة لإعالة الأطفال المحضونين، وتماشيا مع ما سبق قوله بشأن أن المشرع الجزائري أعفى المستفيد من السند التنفيذي المتضمن الحكم بالنفقة لهؤلاء وللمطلقة من إجراءات التنفيذ الجبري، فإن حالة غياب المحكوم ضده عن موطن إقامته المعروف، تدخل ضمن الحالة الأولى من تعذر التنفيذ ألا وهي امتناع المدين عن التنفيذ ومن ثم لا داعي للبحث في ممتلكاته ولا داعي للخوض في إجراءات التنفيذ الجبري حتى يتم الحصول على النفقة مضمون السند التنفيذي.

وإن كانت حالتي التعذر عن التنفيذ المتمثلتين على التوالي في امتناع المدين بالنفقة عن الدفع وعدم معرفة محل إقامته، واضحتين وبإمكان المحضر القضائي إثباتهما بموجب محضر يحرره ويضمنه سبب التعذر، ولكن تبقى الحالة الثانية التي نصت عليها الفقرة الأولى من المادة 03 من القانون رقم 15 /01 والمتمثلة في تعذر التنفيذ لعجز المدين، تثير إشكال في كيفية إثباتها وما إذا كان إثبات ذلك من اختصاص المحضر القضائي، لاسيما أن صلاحيات هذا الأخير المنصوص عليها في المادة 12 من القانون رقم 06 /03 لا نجد من ضمنها إثبات عجز المدين، وإنما من صلاحياته تنفيذ السندات التنفيذية وما يتطلبه هذا التنفيذ من إجراءات طبقا لما نص عليه قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

إن إثبات عجز المدين بالنفقة ليس من اختصاص المحضر القضائي وإنما من اختصاص القاضي، ولكن ولتجنب التعقيدات التي قد تتطلبها مسألة الإثبات فإنه كان من الأفضل لو اكتفى المشرع بالحالتين السالفتي الذكر ألا وهما امتناع المدين بالنفقة عن الدفع وعدم معرفة محل إقامته، ذلك لأن عجز المدين من عدمه مسألة موضوعية تتم مناقشتها أثناء سريان دعوى النفقة، والتي يطبق بشأنها القاضي أحكام المادتين 75 و76 من قانون الأسرة الجزائري بشأن من تجب عليه النفقة، إذا كان الأب عاجز عن الإنفاق على أولاده، أو كان لأولاده مال، فيسقط عنه واجب النفقة تجاههم، وعند عجز

الأب عن الإنفاق، فإن النفقة على الأولاد تجب على الأم في حالة إذا كانت قادرة على ذلك، وهذا من شأنه رفض طلبات الحاضنة الرامية إلى إلزام الأب بالنفقة على أولاده، فلن يكون هناك أصلا سند تنفيذي يقضي بالنفقة - والذي بموجبه يكون للحاضنة الحق في اللجوء إلى صندوق النفقة-، ولن يضطر القائم بالتنفيذ إلى إثبات عجز المدين بالنفقة.

ولكن يحدث أن يقوم المدين بالنفقة بتنفيذ مضمون السند التنفيذي القاضي بالنفقة ثم يتوقف عن تسديد النفقة لأي سبب كان، فهنا يكون من حق المستفيد من النفقة أن يلجأ إلى رئيس قسم شؤون الأسرة لاستصدار أمر ولائي للاستفادة من المستحقات المالية لصندوق النفقة، إذا توفرت باقي الشروط المقررة قانونا في هذا الشأن، فلا يمكن رفض الطلب وتوجيه الطالب إلى محاولة التنفيذ من جديد على المدين بالنفقة ما دام أنه بدأ في تسديد النفقة في البداية، وهذا كله تماشيا مع الهدف من إنشاء هذه الصندوق وهو ضمان العيش الكريم للأطفال المحضونين، وهذا ما أكدت عليه المادة 06 /3 [1] من القانون رقم 15 /01.

المبحث الثاني: إجراءات الاستفادة من المستحقات المالية لصندوق النفقة.

إن المستفيدين من المستحقات المالية لصندوق النفقة، يكون من حقهم إيداع طلب الاستفادة من هذه المستحقات المالية أمام القاضي المختص، والذي يفصل في هذا الطلب بموجب أمر ولائي (المطلب الأول)، وبموجب هذا الأمر تتولى المصالح المختصة بتنفيذ مضمون هذا الأمر (المطلب الثاني).

1- والتي نصت على أنه»في حالة توقف المدين بالنفقة عن تنفيذ الأمر أو الحكم القاضي بالنفقة بعد شروعه فيه، طبقا لأحكام الفقرة 2 من هذه المادة، المثبت بموجب محضر معاينة حرّره محضر قضائي، تواصل المصالح المختصة صرف المستحقات المالية، بناء على أمر ولائي صادر عن القاضي المختص والمبلغ طبقا للكيفيات المحددة في الفقرة 2 من المادة 5 أعلاه»

المطلب الأول: إيداع طلب الاستفادة من المستحقات المالية لصندوق النفقة.

ان اتصال المستفيدين بالمصالح المختصة بصرف المستحقات المالية للمستفيد من صندوق النفقة، لن يتأت إلا عن طريق إيداع طلب الاستفادة، الذي يجب أن يرفق بالوثائق المنصوص عليها قانونا (الفرع الأول)، والذي يتم الفصل فيه في الآجال المقررة قانونا من طرف القاضي المختص (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الوثائق المرفقة بطلب الاستفادة من المستحقات المالية لصندوق النفقة.

فحسب المادة 04 من القانون رقم 15 /01 فإن طلب الاستفادة من المستحقات المالية لصندوق النفقة يقدم إلى القاضي المختص، مرفقا بملف يتضمن الوثائق التي تحدد بموجب قرار مشترك بين وزير العدل، حافظ الأختام والوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالتضامن الوطني، وهو القرار المؤرخ في 18 /06 /2015 [1]، والمرفق به نموذج طلب الاستفادة.

ولكن قبل التطرق إلى بيانات طلب الاستفادة والوثائق المرفقة به، فإنه لا بد أولا من تحديد القاضي المختص نوعيا وإقليميا والموجه إليه هذا الطلب، فحسب المادة 05 من القانون رقم 15 /01 فإن هذا الطلب يوجه إلى قاضي شؤون الأسرة فهو المختص نوعيا، وهو ما أكدت عليه المادة 02 [2] من القرار السالف الذكر، ويكون هذا القاضي مختصا إقليميا طبقا لقواعد الاختصاص الإقليمي المنصوص عليها في المادتين 40

1- الذي يحدِد الوثائق التي يتشكل منها ملف طلب الاستفادة من المستحقات المالية لصندوق النفقة، الصادرفي ج ربتاريخ 2015/06/28، العدد 35.

2- بنصها على أنه « يتضمن ملف طلب الاستفادة من المستحقات المالية لصندوق النفقة الموجه إلى القاضي، رئيس قسم شؤون الأسرة المختص إقليميا ...».

/2 [1] و426 /05 [2] من ق إ م إ ، وإن كانت هاتين المادتين تخصان الدعاوى القضائية المرفوعة للمطالبة بالنفقة الغذائية، ولكن ونظرا لعدم وجود نص خاص بالاختصاص الإقليمي في مسائل التنفيذ، فإنه يتم تطبيق مضمون هذا النص، ما لم يرا لمشرع خلاف ذلك، فإما يتم تحديد الاختصاص الإقليمي في مسألة الفصل في طلب الاستفادة من المستحقات المالية لصندوق النفقة، وذلك بتعديل القانون رقم 15 /01 أو بتعديل قانون الإجراءات المدنية والإدارية بإضافة فقرة خاصة إلى المادة 426 السالفة الذكر تخص تحديد المحكمة المختصة إقليميا للفصل في مثل هذا الطلب والإشكالات التي قد تعترض الاستفادة من هذه المستحقات المالية.

وحسب المادة 04 من القرار الوزاري المشترك السالف الذكر فإنه إذا كان هذا الطلب يشمل نفقة المرأة المطلقة ونفقة الطفل أو الأطفال المحضونين من طرفها، يقدم ملف واحد للاستفادة من المستحقات المالية لصندوق النفقة، وحسب المادة 02 من نفس القرار، وفي كل الأحوال فإن ملف طلب الاستفادة يجب أن يتضمن الوثائق الآتي بيانها[3]:

1- والتي تنص على أنه «ترفع الدعاوى أمام الجهات القضائية المبينة أدناه دون سواها: في مواد... النفقة الغذائية والسكن، على التوالي، أمام المحكمة التي يقع في دائرة اختصاصها ...موطن الدائن بالنفقة، مكان وجود السكن».

2- والتي تنص على أنه «تكون المحكمة مختصة إقليميا: في موضوع النفقة الغذائية بموطن الدائن بها».

3- وفي هذا الشأن نجد القانون التونسي نص في الفصل الثاني من أمر 09 أوت 1993 على الوثائق التي يجب توفرها لقبول طلب الحصول على النفقة أو جراية الطلاق وتتمثل في:

نسخة من الحكم القاضي بالنفقة وبجراية الطلاق، أو نسخة من الحكم المسند للحضانة إن وقع إسنادها لغير الأبوين، محضر إعلام المدين بالحكم الذي صدر في حقه لدفع نفقة أطفال أو جراية الطلاق بالنسبة لطليقته، محاولة تنفيذ الحكم، التي تثبت امتناع أو تقاعس المدين في دفع المستحقات المالية، شهادة تثبت تقديم شكوى إهمال عيال.

ونصت المادة 06 من القانون المغربي رقم 41 /10 على الوثائق التي يجب إرفاقها بطلب الاستفادة من المخصصات المالية لصندوق التكافل العائلي، والذي يقدم في ملفين مستقلين عن بعضهما البعض،

أولا: طلب الاستفادة: وهو الطلب الذي نصت عليه المادة 04 من القانون رقم 15 /01، وقد تم وضع نموذج لهذا الطلب، وهو النموذج المرفق بالقرار الوزاري السالف الذكر، وحسب الفقرة الأولى من المادة 02 من هذا القرار فإن هذا النموذج يوضع تحت تصرف المستفيدين إلكترونيا، ويتضمن هذا الطلب على البيانات التالية: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس القضائي، المحكمة، القسم، موضوع الطلب، نص المادة 04 من القانون 15 /01، رئيس قسم شؤون الأسرة، اسم ولقب المستفيد (المرأة المحكوم لها بالنفقة و/ أو الأطفال المحضونين ممثلين من قبل المرأة الحاضنة)، عنوانه، اسم ولقب المدين بالنفقة، عنوانه، مهنته، تحديد طريقة الدفع (تحويل بنكي أو بريدي أو غيره) ثم توقيع المستفيد.

ثانيا: الحكم القضائي: وقد يتعلق الأمر بالحكم القضائي القاضي بالطلاق والحضانة والنفقة إذا تم كل ذلك بدعوى واحدة، وقد يتعلق الأمر بنسخة من الحكم القضائي القاضي بالطلاق ونسخة من الأمر أو الحكم الذي أسند الحضانة ومنح النفقة إذا لم يتضمن حكم الطلاق ذلك، وهذا ما أكدت عليه الفقرة الثانية من المادة 02 من القرار الوزاري السالف الذكر، وفي إطار التسهيلات التي تهدف الدولة الجزائرية إلى توفيرها لصالح المستفيد من المستحقات المالية لصندوق النفقة، وذلك تحقيقا للغاية المرجوة من إنشاء هذا الصندوق، نجد المادة 03 من نفس القرار تنص على أنه «يطلب القاضي الوثائق المذكورة في المطة 2 من المادة 2 أعلاه، إذا لم توجد في الملف، من الجهة القضائية التي أصدرتها بكل الطرق، لاسيما من الجهة القضائية التي أصدرتها بكل الطرق، لاسيما عن الطريق الإلكتروني وفقا للتشريع المعمول به»، فعدم إرفاق المستفيد طلب الاستفادة بالحكم القاضي بالطلاق والحضانة والنفقة، ليس من شأنه أن يعرض الطلب إلى الرفض من طرف رئيس قسم شؤون الأسرة، وإنما على هذا الأخير

وهذا على خلاف ما نص عليه المشرع الجزائري، وتتمثل هذه الوثائق فيما يلي: نسخة من المقرر القضائي المحدد للنفقة بالنسبة للأم المعوزة وبالنسبة للأبناء، محضر محرر من طرف المكلف بالتنفيذ الذي يبين تعذر أو تأخر التنفيذ كليا أو جزئيا لكلا الطرفين، عقود الولادة للأطفال المحكوم لهم بالنفقة، شهادة الحياة للأطفال وللمطلقة التي يثبت عوزها .

أن يسعى للحصول عليها بكل الطرق، لاسيما بالطريقة الالكترونية عن طريق نظام التطبيقة عبر جهاز الإعلام الآلي المبرمج لهذا الغرض، بعد ذكر المستفيد لمراجع الأحكام القضائية.

ثالثا: محضر إثبات تعذر تنفيذ الحكم القضائي: وتعذر تنفيذ الحكم القضائي القاضي بالنفقة قد يكون تعذر كلي أوجزئي، ويكون ذلك إما بسبب امتناع المدين بالنفقة عن الدفع أو عجزه عن ذلك أو لعدم معرفة محل إقامته[1]، وهذا المحضر يحرّر من طرف المحضر القضائي[2].

رابعا: صك بريدي أو بنكي للمستفيد: وهذا يتوقف على طريقة الدفع التي يختارها المستفيد في طلب الاستفادة، فإذا اختار أن يتم تسديد المستحقات المالية لصندوق النفقة عن طريق تحويل بريدي، فيكون على المستفيد تقديم صك بريدي مشطبا عليه، وإذا اختار أن يتم التسديد عن طريق تحويل بنكي، فيكون عليه تقديم صك بنكي مشطبا عليه، وبالرجوع إلى بيانات طلب الاستفادة نلاحظ أنه في إطار البيان الخاص بطريقة الدفع تم ذكر التحويل البنكي أو البريدي أو غيره، أي يمكن أن يتم الدفع للمستفيد بحسب وسيلة الدفع المتوفرة لديه وأية طريقة يمكن أن تظهر مستقبلا[3].

الفرع الثاني: الفصل في طلب الاستفادة ومختلف الإشكالات.

فبعد إيداع طلب الاستفادة من المستحقات المالية لصندوق النفقة مرفقا بالوثائق السالفة الذكر أمام رئيس قسم شؤون الأسرة المختص إقليميا، يفصل هذا الأخير في

1- وهذا ما نصت عليه المادة 03 من القانون رقم 15 /01 وأكدت عليه الفقرة الثالثة من المادة 02 من القرار الوزاري المشترك السالف الذكر.

2- و الذي له الاختصاص في هذا الشأن حسب الفقرة الثانية من المادة 03 من القانون رقم 15/01 و المادة 12 من القانون رقم 06 /03.

3- أنظر، قرواو، المرجع السابق، ص 49، 50 و51.

هذا الطلب في أجل أقصاه 05 أيام من تاريخ تلقي الطلب [1]، وذلك بموجب أمر ولائي[2]، مما يعني أنه غير قابل لأي طريق من طرق الطعن، ويتم تبليغ هذا الأمر عن طريق أمانة الضبط أي على حساب الخزينة العمومية، وليس عن طريق المحضر القضائي، وهذا تماشيا دائما مع الهدف المنشود من إنشاء هذا الصندوق وهو تسهيل وتخفيف أعباء الحصول على المستحقات المالية لصندوق النفقة وعدم إرهاق المستفيد من النفقة بتكليفه بتوفير مقابل أتعاب المحضر القضائي، التي قد لا يكون (المستفيد) بإمكانه توفيرها، ويتم تبليغ هذا الأمر إلى كل من المدين والدائن بالنفقة والمصالح المختصة وذلك في أجل أقصاه 48 ساعة من تاريخ صدوره[3].

ونفس الشروط والإجراءات السالفة الذكر سواء تلك الخاصة بتقديم طلب الاستفادة من المستحقات المالية لصندوق النفقة أو تلك الخاصة بكيفية الفصل في هذا الطلب من طرف رئيس قسم شؤون الأسرة أو تلك الإجراءات اللاحقة لصدور هذا الأمر المتمثلة أساسا في تبليغه، تنطبق كذلك على حالة ما إذا شرع المدين بالنفقة في تنفيذ مضمون السند التنفيذي القاضي بالنفقة ثم بعد ذلك امتنع عن التسديد لأي سبب كان، فإنه يكون من حق المستفيد من النفقة من الاستفادة من هذه المستحقات المالية بتوفر الشروط والإجراءات السالفة الذكر[4].

إلى جانب اختصاص رئيس قسم شؤون الأسرة بالفصل في طلب الاستفادة من المستحقات المالية لصندوق النفقة، فإنه يختص كذلك وحسب الفقرة الثالثة من

1- وهذا حسب ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة 05 من القانون رقم 15 /01.

2- وهذا ما أكدت عليه المادة 12 من القانون رقم 15 /01.

3- أنظر الفقرة الثانية من المادة 05 من القانون رقم 15 /01.

4 - وهذا ما أكدت عليه الفقرة الثالثة من المادة 06 من القانون رقم 15/01 بنصها على أنه»في حالة توقف المدين بالنفقة عن تنفيذ الأمر أو الحكم القاضي بالنفقة بعد شروعه فيه، طبقا لأحكام الفقرة 2 من هذه المادة، المثبت بموجب محضر معاينة حرّره محضر قضائي، تواصل المصالح المختصة صرف المستحقات المالية، بناء على أمر ولائي صادر عن القاضي المختص والمبلغ طبقا للكيفيات المحددة في الفقرة 2 من المادة 5 أعلاه».

المادة 05 من القانون رقم 15 /01 بالفصل في أي إشكال يعترض الاستفادة من هذه المستحقات المالية، وذلك بموجب أمر ولائي، وفي أجل أقصاه 03 أيام من تاريخ إخطاره بالإشكال، كما يختص بالفصل في مدى تأثير التغيير الذي قد يطرأ على الحالة الاجتماعية أو القانونية للمستفيد و/ أو الدائن بالنفقة، وذلك طبعا بعد إخطاره بهذا التغيير من طرف هذا الأخير، ويتم الفصل في مدى تأثير هذا التغيير على استحقاق النفقة بأمر ولائي، ويبلغ إلى المدين والدائن بالنفقة والمصالح المختصة، عن طريق أمانة الضبط، وذلك في أجل أقصاه 48 ساعة من تاريخ صدوره[1].

كما يقوم رئيس قسم شؤون الأسرة حسب ما نصت عليه المادة 08 من القانون رقم 15 /01 بتبليغ المصالح المختصة بصرف المستحقات المالية، عن طريق أمانة الضبط، بالحكم أو القرار القضائي المتضمن مراجعة مبلغ النفقة في أجل أقصاه 48 ساعة من تاريخ صدوره، مما يعني أنه عند مراجعة مبلغ النفقة لا يتطلب القانون إعادة إيداع طلب الاستفادة من المستحقات المالية لصندوق النفقة، ولكن هذا من الناحية العملية يمكن القول أنه يصعب تحقيقه نوعا ما، إذ رؤساء الأقسام يمكن تغييرهم من حين لآخر، كما يمكن أن يكون هناك عدة أقسام مختصة في مسائل شؤون الأسرة، فلا يصل إلى علمهم أن رافع دعوى مراجعة مبلغ النفقة يتحصل عليها من صندوق النفقة وليس من المدين، أضف أن الحكم الفاصل في دعوى مراجعة مبلغ النفقة يصدر ابتدائي وهو قابل للطعن بجميع طرق الطعن العادية وغير العادية حسب الأحوال، وبالتالي قد تطول الإجراءات إلى أن يصبح هذا الحكم سند تنفيذي وقابل للتنفيذ، وإن كان

1 - حسب ما نصت عليه المادة 07 من القانون رقم 15 /01 التي نصت على أنه» يتعين على المستفيد و/ أو الدائن بالنفقة إعلام القاضي المختص بأي تغيير يطرأ على حالتهما الاجتماعية أو القانونية من شأنه احتمال التأثير في استحقاق النفقة وذلك خلال عشرة (10) أيام من تاريخ حدوثه.
يفصل القاضي المختص في مدى تأثير هذا التغيير على استحقاق النفقة بأمر ولائي، يبلغ إلى المدين والدائن بالنفقة والمصالح المختصة، عن طريق أمانة الضبط، في أجل أقصاه ثمان وأربعون (48) ساعة من تاريخ صدوره...»، وتجدر الإشارة إلى أن الفقرة الثالثة من هذه المادة نصت على أن «تحديد شروط وكيفيات تطبيق هذه المادة، يتم عند الاقتضاء، عن طريق التنظيم»، إلا أنه إلى يومنا هذا لم يصدر أي تنظيم بشأن تطبيق هذه المادة.

ليس ضروري إعادة تقديم طلب الاستفادة من المستحقات المالية لصندوق النفقة، ولكن كان يجب على المشرع النص على طريقة إخطار القاضي المختص بالحكم أو القرار القضائي المتضمن مراجعة مبلغ النفقة، ما لم يكن المشرع يعتبر أن المراجعة هي من التغييرات التي يمكن أن تطرأ بعد صدور أمر الاستفادة من المستحقات المالية، وعندئذ تطبق عليها أحكام المادة 07 من نفس القانون، وإن كان الأمر كذلك فلا جدوى من نص المادة 08 من نفس القانون[1].

وتجدر الإشارة إلى أن القانون رقم 15 /01 لم يتم تطبيقه إلى يومنا هذا في الكثير من المحاكم على مستوى القطر الوطني، وإن كانت قد أودعت لديها طلبات الاستفادة من المستحقات المالية لصندوق النفقة، ولكن كان مآلها الرفض إما لعدم تقديم الطلب في الشكل النموذجي المعد لهذا الغرض، وإما لعدم إرفاق الطلب بجميع الوثائق اللازمة المنصوص عليها قانونا[2]، أو لعدم توفر شروط الاستفادة في الطالب أو تطبيقا لمبدأ عدم رجعية القوانين ومن ذلك نجد الأمر الصادر عن رئيس قسم شؤون الأسرة لدى محكمة تيبازة بتاريخ 2015/11/15 تحت رقم 15 /109، والذي أمر برفض الطلب[3]، أما إذا

1- ولكن مراجعة مبلغ النفقة لا يمكن اعتبارها حالة من الحالات التي يمكن أن تطرأ على الحالة الاجتماعية أو القانونية التي من شأنها احتمال التأثير في استحقاق النفقة، لذا يجب على المشرع عن طريق تعديل هذا القانون، النص على كيفية إخطار رئيس قسم شؤون الأسرة المختص بهذه المراجعة حتى يقوم هو بدوره وتطبيقا لأحكام المادة 08 من نفس القانون بإخطار المصالح المختصة بصرف المستحقات المالية.

2- ولكن تجدر الإشارة في هذا الإطار أن القرار الوزاري المشترك السالف الذكر قد عالج هذا المشكل بنصه على أنه يتعين على قاضي شؤون الأسرة أن يقوم شخصيا بطلب ذلك مباشرة من الجهة القضائية التي أصدرت هذه الأوامر أو الأحكام القضائية، مستعملا في ذلك كل الطرق القانونية المتاحة بما فيها الطريق الإلكتروني أو ما يسمى بـ«التطبيقة».

3- إذ جاء في حيثياته أنه «تطبيقا لأحكام المادة 15 من القانون رقم 15/01، لا تطبق أحكام هذا القانون على مبالغ النفقة المحكوم بها قبل صدوره، وأن الحكم الملزم بالنفقة صدر قبل هذا القانون».

توفرت جميع الشروط السالفة الذكر وتم إتباع الإجراءات المقررة قانونا، وتم إيداع الطلب في الشكل النموذجي وتم إرفاقه بالوثائق اللازمة في هذا الشأن، فإن هذا الطلب يتم قبوله وعندئذ يستصدر قاضي شؤون الأسرة المختص أمر بالاستفادة من هذه المستحقات المالية، ومن ذلك الأمرين السالفي الذكر الصادرين عن محكمة البليدة على التوالي بتاريخ 2017/06/07 تحت رقم 17 /0307 و2017/09/12 تحت رقم 0556 [1].

1- إذ تضمن هذين الأمرين البيانات التالية:

مجلس قضاء البليدة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

محكمة البليدة

رئيس قسم شؤون الأسرة

رقم الترتيبأمر بدفع المستحقات المالية لصندوق النفقة

نحنريس قسم شؤون الأسرة بمحكمة البليدة

بعد الاطلاع على طلب السيد(ة) الساكنة بـ

المودع بتاريخ:

المتضمن: الاستفادة من المستحقات المالية لصندوق النفقة لصالحها ولصالح الاين المحضون

وبعد الإطلاع على الوثائق الآتية المرفقة بالطلب:

نسخة تنفيذية من الحكم الصادر عن محكمة... قسم شؤون الأسرة بتاريخ ... تحت رقم ... من الفهرس والممهور بالصيغة التنفيذية بتاريخ

محضر الامتناع عن الوفاء المؤرخ في ... المحرّر من طرف المحضر القضائي الاستاذ...

محضر الامتناع عن توفير مسكن المؤرخ في ... المحرّر من طرف المحضر القضائي الأستاذ.

صك بريدي مشطوب للطالبة.

استمارة طلب الاستفادة من المستحقات المالية لصندوق النفقة.

حيثية الاستجابة إلى الطلب المؤسس على أحكام القانون رقم 15/01 المتضمن إنشاء صندوق النفقة.

نأمر

مدير النشاط الإجتماعي والتضامن لولاية البليدة بأن يدفع للسيدة... في حسابها البريدي مبلغ ...نفقة عدة ومبلغ ... شهريا نفقة إهمال تسري من ...إلى ...، ومبلغ ... شهريا نفقة للإين المحضون... تسري من ...، ومبلغ ... شهريا كبدل إيجاريسري من تاريخ الامتناع عن التنفيذ الموافق لـ ... إلى غاية سقوط الحق في الإستفادة منها أوثبوت دفعها من قبل المدين بها السيد ... الساكن بـ

يتعين على المستفيد و/أو المدين بالنفقة إعلام القاضي بأي تغييريطرأ على حالتهما الاجتماعية من

المطلب الثاني: تنفيذ الأمر الفاصل في طلب الاستفادة.

فبعد صدور الأمر الفاصل في طلب الاستفادة من المستحقات المالية لصندوق النفقة من قاضي شؤون الأسرة، تأتي مرحلة تنفيذ هذا الأمر من طرف المصالح المختصة، وذلك عملا بأحكام المادة 06 من القانون رقم 15 /01، فنلاحظ هنا المشرع يستعمل مصطلح المصالح المختصة بدلا من مصطلح صندوق النفقة، لذا وقبل التعرف على كيفية تنفيذ الأمر الفاصل في طلب الاستفادة (الفرع الثاني)، نتطرق أولا إلى التعريف ما هي هذه المصالح المختصة بعملية التنفيذ (الفرع الأول).

الفرع الأول: المقصود بالمصالح المختصة.

بالرجوع إلى المادة 10 من نفس القانون نجد أن مصطلح «صندوق النفقة» أطلق على حساب تخصيص خاص رقمه 142 - 302 يفتح في كتابات الخزينة، ويقيد في هذا الحساب الإيرادات والنفقات، وحسب هذه المادة والمادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 15 /107 [1] الذي صدر تطبيقا لأحكام المادة 10 و11 من القانون رقم 15 /01 والمادة 124 من القانون رقم 14 /10 [2]، فإن الإيرادات تتمثل في مخصصات ميزانية الدولة، مبالغ النفقة التي يتم تحصيلها من المدينين بها، رسوم جبائية أو شبه جبائية، تنشأ وفقا للتشريع المعمول به لفائدة صندوق النفقة، الهبات والوصايا وكل الموارد الأخرى، وتتمثل النفقات في مبالغ النفقة المدفوعة للمستفيد.

شأنه احتمال التأثير على استحقاق النفقة خلال 10 أيام من تاريخ حدوثه.

ويبلغ هذا الأمر عن طريق أمانة ضبط المحكمة.

حرر في ....

رئيس قسم شؤون الأسرة.»

1- المؤرخ في 21/04/2015، والذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302-142 الذي عنوانه «صندوق النفقة»، الصادر في ج ر بتاريخ 29/04/2015، العدد 22.

2- المؤرخ في 30/12/2014، الصادر في ج ر لسنة 2014، العدد 78، والمتضمن قانون المالية لسنة 2015.

أما المصالح المختصة بتنفيذ الأمر الفاصل في طلب الاستفادة من المستحقات المالية لصندوق النفقة، فقد عرفتها المادة الثانية من القانون رقم 15/01 بنصها على أنه» يقصد بالمصالح المختصة: المصالح الولائية المكلفة بالنشاط الاجتماعي التابعة للوزارة المكلفة بالتضامن الوطني»، وعلى هذا الأساس يكون الوزير المكلف بالتضامن الوطني الآمر الرئيسي بصرف هذا الحساب الذي يسير في كتابات أمين الخزينة الرئيسي وأمناء خزائن الولايات[1].

ونظرا لكون أن إنشاء هذا الصندوق جاء لحماية المطلقات والأطفال المحضونين من ما قد ينجر من عدم تسديد المدين بالنفقة، للنفقة المحكوم بها لصالح هؤلاء، وبما أن حماية هذه الفئات من الاحتياج والتشرد هي من أولويات وزارة التضامن الوطني، بالنظر إلى الهدف من إنشاء هذه الوزارة، فإن المشرع الجزائري أسند لهذه الوزارة مهمة تسيير صندوق النفقة، ونفس الشيء نجده بالنسبة للقانون التونسي رقم 65[2]، وعلى خلاف ما أخذ به المشرع التونسي والجزائري، فإن المشرع المغربي جعل صندوق التكافل العائلي تحت وصاية وزارة العدل، التي أوكلت لها مهمة صرف المخصصات المالية لهذا الصندوق، فيعد وزير العدل الآمر الرئيسي[3].

وما دام أن تسمية «صندوق النفقة» هي مجرد عنوان لحساب تخصيص خاص فتح في كتابات الخزينة، فإن هذا الصندوق لا يتمتع بأية شخصية قانونية فلا يمكن اعتباره شخص معنوي، وإنما هو مجرد حساب من حسابات الخزينة العمومية،

1 - وهذا حسب ما نصت عليه الفقرة ما قبل الأخيرة من المادة 10 السالفة الذكر، وهو ما أكدت عليه المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 15/107 السالف الذكر، وذلك بنصها على أنه» يفتح حساب التخصيص الخاص رقم 302-142 الذي عنوانه «صندوق النفقة» في كتابات الخزينة.
يكون الوزير المكلف بالتضامن الوطني الآمر بالصرف الرئيسي لهذا الحساب.
=== ويكون مدير النشاط الاجتماعي والتضامن للولاية أمرا ثانويا بصرف هذا الحساب».

2 - والذي نص في الفقرة الثانية من الفصل الأول على أن صندوق ضمان النفقة وجراية الطلاق هو تحت وصاية الصندوق القومي للضمان الاجتماعي.

3- أنظر، قرواو، المرجع السابق، ص 08 و09.

ويتأكد لنا ذلك من خلال المادة 09 من القانون رقم 15 /01 التي نصت على أنه «يتولى أمين الخزينة للولاية تحصيل المستحقات المالية لصالح صندوق النفقة من المدينين بالنفقة، بناء على أمر بالإيراد تصدره المصالح المختصة وفقا للأحكام المنصوص عليها في التشريع المعمول به»، فهذا النص يجد تطبيقه في حالة ما إذا كان هذا الحساب دائن للمدين بالنفقة، لكن في حالة ما إذا وقع أي إشكال للمستفيد من النفقة وحتى المدين بها، فضد من تتخذ إجراءات التقاضي؟، كما يتم التساؤل حول ما إذا كان أمين الخزينة الولائي له الصفة في التأسيس كطرف مدني في الدعوى الجزائية المرفوعة ضد المدين بالنفقة في حالة امتناعه عن تسديد النفقة؟، علما أن الوكيل القضائي للخزينة العمومية هو الذي يتمتع بصفة التقاضي لصالح الخزينة العمومية، أم أن المستفيد من النفقة بالرغم من حصوله على المستحقات المالية من صندوق النفقة، هو من له الصفة في التأسيس كطرف مدني والمطالبة بالتعويضات؟، ونفس الشيء بالنسبة لجريمة التصريح الكاذب التي تطبق على الإدلاء بتصريحات غير صحيحة للاستفادة من المستحقات المالية لصندوق النفقة، وهذا حسب ما نصت عليه المادة 14 من القانون رقم 15 /01، فهل أمين الخزينة الولائي هو من له الصفة في التأسيس كطرف مدني؟

لكن بالرجوع إلى القانون التونسي نجد أنه أعطى الصفة في التقاضي للصندوق القومي الوصي عن صندوق ضمان النفقة وجراية الطلاق، سواء في مواجهة المستفيد من النفقة إذا تم التحايل من قبله أو في مواجهة المدين بالنفقة في حالة تقاعسه عن تسديد النفقة، أما بالنسبة للقانون المغربي فنجد أنه نص صراحة على أن صندوق التكافل العائلي هو مؤسسة عمومية، فبذلك يكون لها حق التقاضي سواء كمدعي أو كمدعى عليه[1].

الفرع الثاني: تنفيذ الأمر الفاصل في طلب الاستفادة.

فبعد صدور الأمر الفاصل في طلب الاستفادة من المستحقات المالية لصندوق النفقة من طرف رئيس قسم شؤون الأسرة، تتولى المصالح المختصة أي المصالح

1- أنظر، المرجع السابق، ص 13 و14.

الولائية المكلفة بالنشاط الاجتماعي التابعة للوزارة المكلفة بالتضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة الأمر بصرف المستحقات المالية للمستفيد، في أجل أقصاه 25 يوما، من تاريخ تبليغ هذا الأمر، وذلك عن طريق تحويل بنكي أو بريدي، وهذا حسب الفقرة الأولى من المادة 06 من القانون رقم 15 /01.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المطة الثانية من المادة الثانية من هذا القانون قد عرفت مصطلح المستحقات المالية التي يدفعها صندوق النفقة بنصها على أنه يقصد بهذا المصطلح « المبلغ الذي يدفعه صندوق النفقة للدائن بها، والذي يساوي مبلغ النفقة وفقا لتعريفها المحدد أعلاه»، أي يساوي مبلغ النفقة المحكوم به بموجب السند التنفيذي القاضي بالنفقة، علما أن النفقة كما سلف بيانه أعلاه وعملا بأحكام المادة 78 من قانون الأسرة المعدّل والمتمّم تشمل « الغذاء والكسوة والعلاج، والسكن أو أجرته، وما قد يعتبر من الضروريات في العرف والعادة».

وتستمر المصالح المختصة في صرف المستحقات المالية للمستفيد شهريا، فلا يمكن لها تسبيق مبلغ مالي يعادل مجموعة من الأشهر دفعة واحدة، كما لا يمكن لها تأجيل تسديد المبلغ المستحق وتأخيره عن ميعاد استحقاقه، ويستمر هذا الدفع الشهري إلى حين سقوط حق المستفيد في الاستفادة من المستحقات المالية لصندوق النفقة، وهذا حسب ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة 06 من القانون رقم 15/01، وبالرجوع إلى المطة الخامسة من المادة الثانية من نفس القانون نجد أنها نصت على المقصود من عبارة سقوط حق الاستفادة من المستحقات المالية والذي يتمثل في «سقوط الحق في الحضانة أو انقضاؤها طبقا لأحكام قانون الأسرة أو ثبوت دفع النفقة من قبل المدين بها»، وهي المسألة التي سبق لنا مناقشتها في الفرع الأول تحت عنوان الطفل أو الأطفال المحضونين من المطلب الثاني من المبحث الأول، ورأينا أنه يجب تعديل نص هذه المطة وجعله يتماشى مع أحكام قانون الأسرة بشأن الحضانة والنفقة، فقط تسقط أو تنقضي الحضانة لاسيما بالنسبة للذكور ولكن الحق في النفقة يبقى قائم، ذلك لأن نفقة الأب على الذكر تسقط ببلوغه سن الرشد كأصل واستثناءا تبقى قائمة إذا كان

هذا الإبن عاجز لآفة عقلية أو بدنية أو مزاولا للدراسة، ونفقة الأب على البنت تسقط بالدخول وهذا حسب المادة 75 من قانون الأسرة، وفي هذه الحالات لا يكفي تقديم وثائق الحالة المدنية لإثبات سن الذكر أو لإثبات زواج البنت، وإنما لا بد من اللجوء إلى القضاء للمطالبة بإسقاط النفقة عن الذكر، الذي يكون بإمكانه الدفاع عن حقه في النفقة بأن يقدم ما يثبت أنه عاجز أو أنه ما زال يزاول الدراسة، ويكون بإمكان البنت أن تدافع عن حقها لاسيما أن المادة السالفة الذكر تشترط الدخول بالبنت ولا يكفي فقط عقد زواجها، فقد تعقد البنت لكن لا يتم الدخول بها، وما دام أنه لم يتم الدخول بها فإن نفقتها تبقى واجبة على الأب، كما أنه قد لا يتم التأشير بعقد الزواج إما بسبب تماطل مصالح الحالة المدنية في التأشير بعقد الزواج وإما بسبب تحايل البنت، بأن تتزوج عرفي ويتم الدخول بها، فهنا يجب على المدين بالنفقة (الأب) رفع دعوى في الموضوع للمطالبة بإسقاط النفقة على البنت لزواجها والدخول بها، وما دام أن ذلك واقعة مادية فإنه يجوز إثباته بكافة طرق الإثبات بما فيها شهادة الشهود، فعلى قاضي شؤون الأسرة القيام بإجراء التحقيق عن طريق استجواب البنت وسماع الشهود حول زواجها والدخول بها من عدمه، كما يمكن أن تسقط نفقة الأب على أبنائه ذكر كان أو أنثى بالاستغناء عنها بالكسب، وفي هذه كذلك لا بد من صدور حكم قضائي يقضي بإسقاط النفقة للاستغناء عنها بالكسب.

إن قيام المصالح المختصة بدفع النفقة المحكوم بها لصالح المستفيدين منها، لا يعني إعفاء المدين بالنفقة من هذا الدين وما قد ينجر عن عدم دفعه للنفقة، إذ أنه وضمانا للحفاظ على ميزانية صندوق النفقة وضمان استمراره في تحقيق الغاية التي أنشأ من أجلها لا بد من استرجاع المستحقات المالية لصالح هذا الصندوق، طبقا لما نصت عليه المادة 09 من القانون رقم 15 /01، وذلك بأن تقوم المصالح المختصة بإصدار أمر بالإيراد، وعندئذ يقوم أمين الخزينة للولاية بتحصيل المستحقات المالية لصالح صندوق النفقة من المدينين بالنفقة، فيتم تحصيل المبالغ المالية إما بالتحصيل الودي أو التحصيل الجبري، من قبل المصالح المؤهلة لوزارة المالية وفقا للإجراءات والآجال المنصوص عليها لاسيما في قانون المحاسبة العمومية.

وقد يحدث أن تقوم المصالح المختصة بتسديد المستحقات المالية للمستفيدين من النفقة، ويتبين بعد ذلك أنهم استلموا هذه المستحقات المالية بدون وجه حق، بعدما يثبت أن التصريحات التي أدلوا بها هي تصريحات غير صحيحة، فهنا يلزم كل من تسلم مستحقات مالية بدون وجه حق بردها، وهذا حسب الفقرة الثانية من المادة 14 من القانون رقم 15 /01، ويمكن تصور ذلك عند عدم قيام الدائن بالنفقة بإعلام القاضي المختص بأي تغيير يطرأ على حالته الاجتماعية أو القانونية، كأن تتزوج البنت المحضونة ويتم الدخول بها ولا تصرح بذلك أو تصرح بأنها لم تتزوج بعد وتقدم على هذا الأساس عقد ميلاد غير مؤشر عليه بزواجها، وغيرها من الحالات التي يمكن أن تحدث، لكن ما يمكن ملاحظته بالنسبة لما نصت عليه هذه الفقرة أن المشرع لم يبين من يتولى استرجاع هذه المبالغ المالية المستلمة بدون وجه حق، فهل نطبق بشأنها أحكام المادة 09 من نفس القانون والسالفة الذكر أعلاه بأن يتولى أمين الخزينة للولاية بتحصيل هذه المستحقات المالية؟ أم أنه يتم استرجاعها بتأسيس الوكيل القضائي للخزينة العمومية كطرف مدني في الدعوى العمومية الرامية إلى متابعة صاحب التصريحات الغير صحيحة بجريمة التصريح الكاذب المنصوص عليها في المادة 223 من قانون العقوبات؟، وإن كان من حق الطرف المدني في هذه الجريمة المطالبة بالتعويضات المدنية وليس المطالبة برد المبالغ المالية المستلمة من طرف المتهم بهذه الجريمة بدون وجه حق، لذلك وبعد إدانة المستلم للمستحقات المالية بدون وجه بجريمة التصريح الكاذب بموجب حكم جزائي نهائي ممهور بالصيغة التنفيذية، فإنه لا يبقى أمام المصالح المختصة إلا إتباع الإجراءات السالفة الذكر بإصدار أمر الإيراد، ويكون على أمين الخزينة الولائي بتحصيل هذه المستحقات المالية بالطرق المقررة قانونا في التشريع المعمول به.

إن استيفاء الدائن بالنفقة لمبالغ النفقة من صندوق النفقة، بعد امتناع المدين بها عن الدفع أو عجزه عن ذلك أو لعدم معرفة محل إقامته، وعملا بأحكام المادة 13 من القانون رقم 15 /01 لا تحول دون المتابعة القضائية للمدين عن جريمة عدم دفع النفقة لمدة تتجاوز الشهرين (2) المنصوص والمعاقب عليها في المادة 331 من قانون

العقوبات المعدّل والمتمّم، ويعاقب عليها بالحبس من ستة (06) أشهر إلى ثلاث (03) سنوات وبغرامة من 50.000 دج إلى 300.000 دج، ويمكن الحكم عليه بالحرمان من الحقوق الواردة في المادة 14 من قانون العقوبات من سنة على الأقل إلى خمس سنوات على الأكثر، وهذا حسب ما نصت عليه المادة 332 من نفس القانون، وتتم المتابعة عن طريق إجراءات التكليف المباشر طبقا لأحكام قانون الإجراءات الجزائية المعدّل والمتمّم.

وتجدر الإشارة إلى أن جريمة عدم دفع النفقة المحكوم بها قضاءا هي من الجرائم التي يضع فيها صفح الضحية بعد دفع المبالغ المستحقة حدا للمتابعة الجزائية، وهذا حسب الفقرة الأخيرة من المادة 331 من قانون العقوبات المعدّل والمتمّم، فالصفح مقترن بشرط دفع المبالغ المستحقة، فإذا لم يقم المدين بالنفقة بدفع النفقة الواجبة الدفع فإن المحكمة لا تستجيب لصفح الضحية وتحكم عليه بالإدانة، وبعد صدور القانون رقم 15 /01، ولاسيما إذا تحصل الدائن بالنفقة من مبالغ النفقة من صندوق النفقة، فإن يثار التساؤل حول من يقوم بإيداع شكوى بعدم دفع النفقة من المدين بها؟ ومن يتأسس كطرف مدني هل المحكوم له بالنفقة أم الوكيل القضائي للخزينة العمومية ما دام أنه تم دفع النفقة المحكوم بها لصالح الدائن بالنفقة من صندوق النفقة؟ أم أن النيابة العامة ممثلة في وكيل الجمهورية على مستوى المحاكم، تقوم بتحريك الدعوى العمومية بمجرد علمها - الذي يتم عن طريق إحالة الملف الخاص بطلب الاستفادة من المستحقات المالية لصندوق النفقة إليها من طرف رئيس قسم شؤون الأسرة تطبيقا لأحكام المادة 03 مكرر من قانون الأسرة بامتناع المدين بالنفقة عن دفعها؟ ولكن حتى في هذه الحالة تبقى على النيابة العامة أن تتحقق من أن المدين بالنفقة امتنع عن دفعها لمدة تتجاوز الشهرين من تاريخ انتهاء مهلة 15 يوما من تاريخ التكليف بالوفاء المنصوص عليها في المادة 612 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، في حين ملف الاستفادة من المستحقات المالية لصندوق النفقة يتضمن على محضر امتناع المدين عن دفع النفقة، والذي يتم تحريره بمجرد انتهاء مهلة الوفاء السالفة الذكر أي بعد 15 يوم من تكليفه بالوفاء وليس بعد مدة تتجاوز شهرين كما هو منصوص عليه في المادة 331 من قانون العقوبات المعدّل والمتمّم.

والدعوى العمومية المحركة بشأن عدم دفع النفقة تكون من اختصاص المحكمة التي يقع في دائرة اختصاصها موطن المتهم أو مكان القبض عليه حسب المواد 37، 40 و329 من قانون الإجراءات الجزائية، وإلى جانب ذلك وفي إطار تعديل قانون العقوبات بموجب القانون رقم 06/ 23 [1] أضاف المشرع فقرة تنص على اختصاص محكمة موطن أو محل إقامة الشخص المقرر له قبض النفقة أو المنتفع بالمعونة، وهذا خدمة لمصلحة المستفيدين من النفقة الذين يكونون في الغالب من العجزة كالزوجة والأولاد والوالدين عند كبرهما.

وإن كان عدم تسديد النفقة المحكوم بها لصالح الطفل أو الأطفال المحضونين تشكل جريمة عدم دفع النفقة، فإن عدم النفقة المحكوم بها للمطلقة كنفقة الإهمال ونفقة العدة لا تشكل جريمة عدم دفع النفقة وإنما المبالغ المحكوم بها بهذا الشأن تعتبر دين عادي ويخضع لإجراءات التنفيذ المقررة في قانون الإجراءات المدنية والإدارية أي باتباع إجراءات الحجز، ذلك لأن المادة 331 من قانون العقوبات المعدّل والمتمّم استعملت مصطلح «الزوجة» أي التي ما زالت في عصمة زوجها ولا ينفق عليها فأصدرت ضده حكم بالنفقة، فإذا لم يدفعها فإنه يكون مرتكبا جنحة عدم دفع النفقة، إذ نصت على أنه «يعاقب ... كل من امتنع عمدا، ولمدة تتجاوز الشهرين (2) عن تقديم المبالغ المقررة قضاء لإعالة أسرته، وعن أداء كامل قيمة النفقة المقررة عليه إلى زوجه أو أوصوله أو فروعه، وذلك رغم صدور حكم ضده بإلزامه بدفع نفقة إليهم»، إذ من بين شروط قيام هذه الجريمة وجود حكم قضائي يقضي بأداء النفقة للزوجة أو الأصول أو الفروع، وهذا ما أكد عليه القرار الصادر عن غرفة الجنح والمخالفات بالمحكمة العليا بتاريخ 23/11/1993 [2]، لكن بالرجوع إلى المادة 13 من القانون رقم 15 /01 نجد أنها جاءت

1- المؤرخ في 20/12/2006، الصادر في الجريدة الرسمية لسنة 2006.

2 - والذي جاء فيه «... ولما ثبت أن علاقة الزوجية انقطعت بسبب الطلاق، فإن النفقة المحكوم بها لفائدة المطلقة تعتبر دينا يتعين على هذه الأخيرة تنفيذ الحكم للحصول عليه، ولا تشكل أساسا للمتابعة الجزائية...».

- أنظر في هذا، أحسن بوسقيعة، قانون العقوبات في ضوء الممارسة القضائية، طبعة 2007/2008، منشوراتي بيرتي، ص 150.

عامة فلم تميز بين النفقة المحكوم بها لصالح الأطفال المحضونين وبين تلك المحكوم بها لصالح المطلقة، وذلك بنصها على أنه «لا تحول الاستفادة من أحكام هذا القانون دون المتابعة القضائية للمدين عن جريمة عدم دفع النفقة المنصوص والمعاقب عليها في قانون العقوبات»، ولكن يبقى أنه عند المتابعة الجزائية على ممثل النيابة العامة على مستوى المحكمة تطبيق أحكام المادة 331 من قانون العقوبات، والتي تبين أركان جريمة عدم تسديد النفقة، فإذا لم يقم الشخص بتسديد النفقة المحكوم بها لصالح المطلقة فإنه يحفظ الشكوى كون أن الوقائع تشكل نزاع مدني.

أما بالنسبة للإدلاء بتصريحات غير صحيحة للاستفادة من أحكام القانون رقم 15/01، فإنه وعملا بأحكام المادة 14 من هذا القانون تطبق عليها عقوبات التصريح الكاذب، وهذه الأخيرة نجد أنه منصوص عليها في المادة 223 من قانون العقوبات المعدّل والمتمّم، إذ يعاقب مرتكب هذه الجريمة بالحبس من 03 أشهر إلى 03 سنوات وبغرامة من 20.000 دج إلى 100.000 دج.

خاتمة

إن الهدف الذي جاء من أجله القانون رقم 15 /01 المنشأ لصندوق النفقة هو هدف أسمى والذي يتمثل في حماية المطلقات الحاضنات وحماية الأطفال المحضونين من الآثار السلبية التي تنجم عن التأخر أو عدم دفع المدين بالنفقة للنفقة المحكوم بها، ومن شأن ذلك حماية المجتمع الجزائري من الآفات الاجتماعية التي يمكن أن تحدث نتيجة التسربات المدرسية للأطفال وتشردهم في الشوارع ولجوئهم إلى التسول وإلى العنف من أجل جلب قوت اليوم وما قد ينجر عن ذلك من ارتكابهم لجرائم السرقة والضرب والإدمان على المشروبات الكحولية والمخدرات ودخول بيوت الدعارة وغيرها من الآفات الاجتماعية التي يمكن أن تكون هذه الفئة من المطلقات الحاضنات والأطفال المحضونين عرضة لها نتيجة الحاجة والعوز ، ومن ثم فإن تسهيل حصول هذه الفئات على النفقة الدورية دون معاناة من شأنه ضمان العيش الكريم بتوفير الجانب المادي لهم والذي يضمن لاسيما للأطفال المحضونين مزاولة الدراسة ويضمن تنشئتهم تنشئة سليمة من شأنها مد المجتمع بأفراد أسوياء منتجين مستقبلا يخدمون وطنهم.

ولكن ونظرا لما نصت عليه المادة 15 منه بشأن نطاق تطبيق هذا القانون من حيث الزمان بنصها على أنه «لا تطبق أحكام هذا القانون على مبالغ النفقة المحكوم بها قبل صدوره»، جعل فئة كبيرة من المحكوم لهم بالنفقة والذين لم يتمكنوا من استيفائها لأي سبب كان تبقى تعاني من الاحتياج وما ينجر عن ذلك، لاسيما أن معاناة المطلقات الحاضنات رفقة الأطفال المحضونين هو الذي دفع برئيس الجمهورية في خطابه الذي ألقاه في اليوم العالمي للمرأة الموافق لـ 08 مارس من عام 2014 إلى تبني فكرة حماية الفئة الضعيفة من النساء والمتمثلة في المرأة المطلقة الحاضنة بقوله»... في مثل هذا اليوم تخطر بفكري الفئة الضعيفة منكن والمتمثلة في المرأة المطلقة الحاضنة، من اللجوء إلى طرق غير الشرعية أو غير أخلاقية لتحصيل قوت أبنائها وكذا حماية أطفالها من الانحراف وما يترتب عنه من أفات اجتماعية التي تكون ضحية طلاق أو عنف»، وهي الفكرة التي تجسدت فعلا بصدور القانون السالف الذكر، ولكنه لم يحقق آمال

الكثيرات من المطلقات الحاضنات كون أن السند التنفيذي القاضي بالنفقة لصالحهن أو لصالح الأطفال المحضونين من طرفهن صدر قبل نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ومع ذلك يبقى الأمل في استفادتهن من تطبيق أحكام هذا القانون بعد استصدارهن لحكم قضائي يقضي بمراجعة مبلغ النفقة.

أضف إلى أن تحقيق الهدف المرجو من هذا القانون تأخر نوعا ما، وذلك لتأخر تطبيق أحكامه، فعدد قليل جدا من المحاكم التي شرعت في تطبيقه، وذلك إما بسبب الجهل بهذا القانون من طرف المستفيدين من النفقة، بالرغم من أن هذا القانون قد حظي بإشهار واسع سواء من الإعلام أو من وزارة العدل التي نظمت ملتقى علمي وطني بمجرد صدور هذا القانون في الجريدة الرسمية، وإما بسبب أن الطلبات المودعة على مستوى المحاكم كانت ترمي إلى تطبيق أحكام هذا القانون لصالح المستفيدين من النفقة بموجب سندات تنفيذية صدرت قبل صدور هذا القانون كما سلف بيانه، فلقت هذه الطلبات الرفض، وإما لأنه لم يتم احترام الإجراءات المقررة قانونا لإيداع هذه الطلبات وإما لنقص الوثائق، وإما لأن المصالح المختصة واجهتها عراقيل في تطبيق هذا القانون لاسيما أنه لم يتم عقد أي ملتقى يجمع بين هذه المصالح المختصة والقضاة المختصين للتنسيق فيما بينهم حول تطبيق أحكام هذا القانون، ولكن ومع ذلك نجد بعض المحاكم شرعت في تطبيقه كما سلف بيانه في صلب هذا المقال.

ولكن ما يعاب على القانون رقم 15 /01 هو ما نص عليه بشأن سقوط حق الاستفادة من المستحقات المالية لصندوق النفقة، ذلك لأن سقوط الحق في الحضانة أو انقضاؤها لاسيما بالنسبة للذكور ليس من شأنه سقوط حقهم في النفقة، مما يجعل نص المطة 06 من المادة الثانية من هذا القانون بالوضعية الحالية يتناقض مع أحكام قانون الأسرة بشأن الحضانة وسقوط الحضانة وانقضاؤها، وفي نفس الوقت فإن هذا النص من شأنه التقليل من الفائدة المرجوة من هذا القانون، ولذلك وتماشيا مع الهدف الأسمى الذي صدر بشأنه هذا القانون، فإنه لا بد من تعديل هذا النص وجعله يتماشى مع أحكام قانون الأسرة.

ومهما طال تطبيق هذا القانون، فإن تطبيقه لا محال سوف يحقق الهدف المنشود بحماية هذه الفئة الضعيفة من الاحتياج وما قد ينجر عن ذلك من الآفات الاجتماعية من تسرب مدرسي، الانحراف وغيرها من الآفات التي يمكن أن تصيب كل من يخرج ويعيش في الشارع بعدما تعود على العيش الكريم في كنف العائلة في سقف يحميه من البرد والحر، ولتقييم ما حققه هذا القانون لا بد من المتابعة من خلال الإحصائيات الدورية التي تتم من طرف المصالح المختصة المنفذة لأوامر الاستفادة من المستحقات المالية لصندوق النفقة، ويبقى على هذه المصالح المختصة بمعية أمين الخزينة للولاية الحرص على تحصيل المستحقات المالية لصالح هذا الصندوق من المدينين بها، كما يجب عليهم الحرص على استرداد المبالغ المالية التي تم استلامها من طرف المستفيدين من النفقة بدون وجه حق، وهذا كله ضمانا لاستمرار هذا الصندوق في العطاء، كون أن تحصيل واسترداد هذه المبالغ المالية هي التي تشكل إيرادات صندوق النفقة إلى جانب مساهمة الدولة والهبات والوصايا.

ولكن في ظل الأزمة الاقتصادية التي تتخبط فيها الجزائر، فهل تكون الدولة مستعدة لتطبيق أحكام هذا القانون، لاسيما أن دفع المبالغ المستحقة للمطلقات الحاضنات وللأطفال المحضونين يتم دفعه من طرف خزينة الدولة، لاسيما في حالة ما إذا كان عنوان المحكوم ضده غير معروف، وأمام كثرة الأحكام القضائية الفاصلة بفك الرابطة الزوجية وما يترتب عن ذلك من آثار من بينها النفقة.

قائمة المراجع:

1 - النصوص القانونية:

- القانون المدني المعدّل والمتمّم،

- قانون العقوبات المعدّل والمتمم،

- قانون الإجراءات الجزائية المعدّل والمتمّم،

- قانون الأسرة المعدّل والمتمّم،

- قانون المالية لسنة 2015،

- القانون رقم 15 /01، المتعلق بصندوق النفقة،

المرسوم التنفيذي رقم 15 /107،

2 - المراجع الفقهية:

- محمد الحبيب الشريف، صندوق ضمان النفقة وجراية الطلاق، شركة أوربيس للطباعة، تونس، 1998.

- أحسن بوسقيعة، قانون العقوبات في ضوء الممارسة القضائية، طبعة 2007/2008، منشوراتي بيرتي.

- المستشار أحمد نصر الجندي، شرح قانون الأسرة الجزائري، دار الكتب القانونية، دار شتات للنشر والبرمجيات، مصر 2009.

- حورية قرواو، فعالية صندوق النفقة في التشريع الجزائري –دراسة مقارنة-، ماستر في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة لونيسي علي، العفرون، البليدة.